



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

**الدراسة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام
المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية والتقارير المالي الدولية
دراسة حالة - بنك البركة - وكالة الوادي**

تحت إشراف الدكتور

مايدة فيصل

من إعداد الطلبة:

عبادي عماد

حميدي سفيان

سواكر علي

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا
مشرفا ومقررا
ممتحنا

جامعة الوادي
جامعة الوادي
جامعة الوادي

أستاذ محاضر -أ-
أستاذ محاضر -أ-
أستاذ مساعد -أ-

مايدة فيصل

الموسم الجامعي 2019 2020 م

شكر وتقدير

أشكر الله تبارك وتعالى بالحمد والثناء والشكر كما يحبه ويرضاه ، على أن وفقنا في إنجاز هذا العمل على ما فيه من ضعف البشر وقصر النظر فما كان لنا من صواب أو توفيق فمن الله عز وجل وما كان من تقصير فمن انفسنا والشيطان ، فله الحمد والفضل والشكر والمنه دائما وأبدا.

قال تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم

* واذكروني اذكرکم واشكروا لي ولا تكفرون.* صدق الله العظيم البقرة . 151

من منطلق هذه الآية الكريمة نتقدم بشكرنا الخاص إلى الأستاذ الفاضل المحترم: فيصل مايده، بأسمى آيات الشكر والامتنان، والعرفان والتقدير والمحبة على ما أسداه لنا من توجيهات وإرشادات قيمة التي ذلت لنا الصعاب وأنارت لنا الدرب ، ودفعتنا لإتمام هذا العمل المتواضع، وصبره علينا بأخلاقه الكريمة فجزاه الله عنا خير الجزاء وجعلها الله في ميزان حسناته.

كما نتوجه بالشكر الوافر إلى كل من قدم لنا يد العون في إنجاز هذه المذكرة من أساتذة ومهنيين وأصدقاء واقارب.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الطاهر بن علي مدير بنك البركة وكالة ولاية الوادي على تحمله لنا وعلى كل المعلومات القيمة التي قدمها لنا.

فجزاكم الله عنا خير الجزاء.

عماد - علي - سفيان

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلي لا أملك أغلى منها أن أهدي ثمرة هذا العمل

المتواضع الي:

منبع الحنان إلى سر نجاحي وفلاحي إلى من سرى حبها في دمي ومن أحاطني بدعواتها إلى من أجمل ما رزقني الباري عز وجل إلى من لا أستطيع القيام بواجبها مهما حييت إلى أمي حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.

إلى من سعى جاهدا في تربيتي وتعليمي وتوجيهي والوقوف بجاني في كل الأوقات العصبية إلى من غرس في نفسي روح الطموح ، وأعتز بوجوده على هذه الحياة ، إلى أبي الغالي امد الله في عمره. إلى من تقاسمت معهم دروب الحياة وأحببتهم إلى غاية الممات إخوتي وأختي الفاضلة حفظهم الله وأسعد الله أيامهم جميعا.

إلى من رزقني الله أخوة غير إخوتي : أصدقائي الأعداء .

إلى من نشأة على محبتهم من الصغر وكانوا دائما سندا لي ، إلى جيرانني حفظهم الله تعالى.

علي

الإهداء

إلى من قال فيهم عز وجل: ﴿ وَالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا ﴾

إلى من يقاسمني ويشاركني هذه الحياة زوجتي

وإلى شموع البيت بناقي

إلى من وقفوا بجانبني وزادوني إصرارا لاستكمال مسيرة بحثي: إخوتي وأخواتي وجميع أفراد عائلتي

الكريمة كل باسمه ووصفه.

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

الإهداء

إلى من قال فيهم المولى عز وجل:

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا

فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ {الإسراء: 23}

فخرا وشرفا أعتز بهما فوق الواجب وأنا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى بهجة القلب وهبة

الرب وكمال الود إلى التي تعبت لارتاح وسهرت لأنام وحلمت لأنال إلى الشمس التي تضيء

صباحي والقمر الذي ينير ليالي

أمي الحنون

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقني قطرة الحب، إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة،

إلى من حصد الأشواك عند ربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

أبي العزيز

إلى شريكة حياتي، ورفيقة دربي

زوجتي الغالية

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله... إلى من آثروني على أنفسهم * إخوتي *

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رباحين حياتي * أخواتي *

إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة، وإلى كافة الأهل والأقارب

إلى جميع الأصدقاء وزملاء العمل.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تقنية التأجير التمويلي التي أصبحت تمثل أحد أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية من أجل تمويل نشاطها والسماح لها بالاستمرارية في النشاط وغزو الأسواق وغيرها من الاستراتيجيات الحديثة كما حاولنا تسليط الضوء عن المعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية .

ولقد استخدمنا المنهج الوصفي في عرض المعلومات النظرية عن عقد الايجار التمويلي والمنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية التي تناولت عينه من المؤسسات الجزائرية وهي " بنك البركة " وكالة الوادي ولقد خلصت دراستنا الى ان المعالجة المحاسبية تتم وفقا لقواعد ومبادئ النظام المحاسبي المالي وتوافقا لما جاءت به المعايير .

* الكلمات المفتاحية : التأجير التمويلي ، النظام المحاسبي المالي ، المعايير الدولية.

The abstract

This study aims to focus the light on technic of the direct financing lease which becomes one of the most important means that had been adopted by the economic enterprises for financing their economic activities that permits the continuity of the productivity, invading markets with goods and involving in the other new strategies.

We seek to focus on the accounting treatment of the financial lease contract according to the international norms and the known financial accounting system.

Accordingly, we apply the descriptive method, exposing the theoretical information of the finance lease contract, and we use also the analytic method in our study, that had been applied in the Algerian enterprises such as -El Baraka bank - .

Our study concluded at end that the accounting treatment may be achieved according to the finance accounting system laws and norms

The key words: financial accounting system - direct financing lease - international norms.

فهرس المحتويات:

.....	شكر وتقدير
.....	الإهداء
.....	الإهداء
.....	الإهداء
I.....	ملخص
II.....	فهرس المحتويات:
IV.....	فهرس الأشكال:
V.....	فهرس الملاحق:
VI.....	فهرس الإختصارات والرموز
أ.....	مقدمة:
5.....	الفصل الأول: الأدبيات النظرية
6.....	تمهيد:
7.....	المبحث الأول: عقد الايجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي
7.....	المطلب الأول: عموميات عقد الايجار التمويلي
10.....	المطلب الثاني: الجوانب المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي
12.....	المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويل وفق النظام المحاسبي المالي
19.....	المبحث الثاني: عقد الايجار التمويلي من ناحية المعيار الإبلاغ المالي رقم 16
19.....	المطلب الأول: عموميات حول المعيار
21.....	المطلب الثاني: دراسة مقارنة بين SCF و IFR16 و IAS17
	المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي حسب متطلبات المعيار
24.....	:IFRS16

26.....	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
26.....	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
43.....	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
45.....	المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة
48.....	خلاصة الفصل
49.....	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بنك البركة وكالة الوادي
50.....	تمهيد:
50.....	المبحث الأول: تقديم عام حول بنك البركة وكالة الوادي
50.....	المطلب الأول: نظرة عامة حول بنك البركة الجزائري
51.....	المطلب الثاني: بطاقة تعريفية بنك البركة وكالة الوادي
54.....	المبحث الثاني: دراسة ملف مقاول
54.....	المطلب الأول: معلومات أولية حول العقد
55.....	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويل (ملف المقاول)
67.....	خلاصة الفصل:
69.....	الخاتمة:
73.....	قائمة المصادر والمراجع
76.....	الملاحق

فهرس الأشكال:

الصفحة	العنوان	الشكل
9	يوضح أطراف عملية الإيجار التمويلي	الشكل رقم 01:
53	يوضح الهيكل التنظيمي لبنك البركة وكالة الوادي	الشكل رقم 02:

فهرس الملاحق:

الصفحة	العنوان	الملحق رقم
78	نموزج عن طلب تمويل بالاعتماد الإيجاري	01
79	الوثائق المرفقة بطلب التمويل	02
80	عقد توكيل	03
81	طلبية لشراء عتاد	04
82	نموزج محضر التسلم	05
83	نموزج فاتورة الإيجار	06
84	نموزج فاتورة بيع في حالة التنازل عن الأصل عند رفع خيار الشراء أو آخر	07

فهرس الإختصارات والرموز

الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية	المختصر
Financial accounting system	النظام المحاسبي المالي	SCF
International standards for financial reporting	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	IFRS
International accounting standards	المعايير المحاسبية الدولية	IAS
Local Development Bank	بنك التنمية المحلية	BDL
Arab Banking Corporation	المؤسسة العربية المصرفية	ABC

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم في الوقت الحالي العديد من التطورات التي تعرفها البيئة الاقتصادية وهذا ينعكس على البنوك والمؤسسات الاقتصادية فأصبح لزاماً على هذه المؤسسات مواكبة هذه التغيرات، من أجل تطورها وتوسعها غير أن هناك العديد من المشاكل التي تعيقها لتحقيق ذلك ومن أبرزها مشكلة التمويل ومن بين أهم الأساليب التي أصبحت تمثل حلاً للكثير من المؤسسات نجد ما يسمى بالايجار التمويلي. والذي يعد تقنية جديدة وعصرية، ورفق لهذه التقنية أصبحت بإمكان هذه الكيانات الحصول على المعدات اللازمة دون الحاجة إلى امتلاك أموال كبيرة مما يساعدها على ممارسة نشاطها وزيادة إنتاجيتها وبالتالي ينعكس على الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

وفي ظل هذه التطورات تبت الجزائر نظاماً محاسبياً مالياً، يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية والذي يحمل في محتواه مبادئ جديدة خاصة في ما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي من أجل تجنب العيوب والنقائص في الأنظمة المحاسبية السابقة.

1- الإشكالية:

وفي ضوء ما سبق يمكننا طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:
كيف تتم الدراسة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية؟

2- الأسئلة الفرعية:

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكننا الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بعقد الإيجار التمويلي؟
- هل هناك توافق من حيث المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويل بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية؟
- ما هو واقع المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويل في المؤسسة محل الدراسة؟

3- الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية السابقة والتساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- عقد الإيجار التمويل هو أحد التقنيات الحديثة التي أصبحت تعتمد عليها المؤسسات للحصول على المعدات الأساسية.
- هناك توافق إلى حد كبير من حيث المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية .
- المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويل في المؤسسة محل الدراسة يتم وفق قواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي.

4- أسباب اختيار الموضوع:

ويعود اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

4-1- الأسباب الموضوعية:

- كون الدراسة من المواضيع المنتشرة في الساحة الاقتصادية والمحاسبة حالياً.
- كون أن عقد الإيجار التمويلي أصبح يشكل أساساً بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

4-2- الأسباب الذاتية:

- ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس.
- الرغبة في الاطلاع على الموضوع وخاصة من الناحية الميدانية.
- الاهتمام بالجانب المحاسبي والرغبة في دراسة موضوع له علاقة بالمحاسبة.

5- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف ومنها:

- التعرف والإحاطة بالمفاهيم الأساسية لعقد الإيجار التمويل.
- التعرف على الفروقات بين النظام المحاسبي لمالي والمعايير المحاسبية الدولية في معالجة هذا الموضوع.
- التعلم أكثر من ذوي الكفاءات العالية من خلال التربص وذلك فيما يخص الجانب المحاسبي.
- الرغبة في معرف أبرز الاختلافات بين الواقع العلمي والعملي، أي النظري والتطبيقي.

6- أهمية الدراسة:

- تناول الدراسة لأحد أهم المبادئ المحاسبية التي جاء به النظام المحاسبي المالي، وهو تغلب الواقع الاقتصادي على القانوني.
- التوجه نحو التعامل بتقنية الإيجار التمويل الذي أصبح بشكل وسيلة لا غنى عنه فإنه بالنسبة للمؤسسات التي ترغب في السيطرة على الأسواق واكتساب أكبر منه في السوق.

7- حدود الدراسة:

7-1 المجال المكاني: تم إجراء الدراسة الميدانية ببنك البركة-وكالة الوادي.

7-2 المجال الزمني: تم تطبيق الدراس من خلال مدة شهر ابتداءً من 20 مارس إلى غاية 20

أفريل 2020.

8- المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

9- الأدوات المستخدمة في الدراسة:

الأدوات التي قمنا باستخدامها في كلا الجانبين هي:

9-1 المسح المكتبي: وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والمحاضرات والرسائل العلمية

من أجل فهم الموضوع بطريقة أفضل.

9-2 المقابلة: وذلك فيما يخص المقابلات التي قمنا بها مع الأساتذة، وكذلك المسيرين في المؤسسة محل الدراسة من أجل إعطاء نظرة عامة تساعدنا على إعداد هذه الدراسة.

10- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين: الأول سنتطرق فيه الأدبيات النظرية للموضوع وكذا الدراسات السابقة، أما الثاني فيتعلق بالدراسة التطبيقية بنك البركة - وكالة الوادي-

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

تمهيد:

إن التطورات الاقتصادية والمحاسبية في البيئة الدولية أدى إلى ظهور دراسات محاسبية جديدة ومختلفة بين الدول، وكل منها لديها ممارسة خاصة ما الشيء الذي أدى إلى ضرورة وجود ما يوحد هذه الممارسات مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالمعايير المحاسبية الدولية كوسيلة أو أداة لما يسمى بالتوحيد المحاسبي.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى عقد الإيجار التمويلي من ناحية النظام المحاسبي المالي في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سوف نتكلم عن عقد الإيجار التمويلي من ناحية المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS16.

المبحث الأول: عقد الايجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي

سنتناول في هذا المبحث أهم المفاهيم المتعلقة بعقد الايجار التمويلي بالإضافة الى الممارسات المحاسبية في البيئة الدولية، وكذلك المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: عموميات عقد الايجار التمويلي

سنتناول في هذا المطلب تعريف عقد الايجار التمويلي، بالإضافة الى خطواته ومعايير تحديده.

الفرع الأول: تعريفه:

حيث عرفه المشرع الجزائري في مادته الأولى والثانية بموجب المرسوم التشريعي 06/96 المتعلق بالاعتماد او التمويل الايجاري حيث يعتبر التمويل الايجاري عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا ومعتمدة صراحة لهاته الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب سواء أشخاص طبيعيين، أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص ويجب أن تكون قائمة على عقد ايجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المؤجر ويتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة باستعمال مهني أو لمحات تجارية أو لمؤسسات حرفية فالبعض يعطي أولوية لمصير العقد عند نهايته (حق الاختيار بين الشراء العقد أو الترك) فيعرف عقد الايجار التمويلي باعتباره "كل عملية إيجار لمدة طوية تنتهي بحق الاختيار للمستأجر بالشراء من عدمه مع مراعاة الأقساط المدفوعة".¹

أما النظام المحاسبي المالي فعرفه على أنه عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر المتصلة بملكية الأصول للمستأجر، ويمكن أن تحول ملكية (الأصل محل عقد إيجار التمويل) عند نهاية العقد أو لا يتم (ن م م) الملحق الثالث. ومن المخاطر التي تتحول إلى المستأجر بموجب عقد الإيجار

¹ عاد نور الدين : المعالجة المحاسبية لعقد وفق النظام المحاسبي المالي : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي ، الجزائر، 2014-2015، ص31

التمويلي نذكر: التقادم التقني للأصل. تقلبات أسعاره في السوق. انخفاض الطاقة الإنتاجية. أما المنافع فنذكر: نواتج استخدام الأصل فائض قيمة الناتج عن عملية التنازل.¹

الفرع الثاني: خطوات ومعايير تحديد عقد الايجار التمويلي

أولاً: خطوات عقد الايجار التمويلي وهي:²

الخطوة الأولى: يتم فيها تحديد المستعمل المستقبلي للتثبيت المراد اقتناؤه وكذلك يقوم باختيار المورد، بعدها بلجاً لشركة قرض الايجار التي تضمن له تمويل هذه الحيازة ويعقد معها العقد.

الخطوة الثانية: يتم فيها الاتفاق على بنود العقد، حيث يتم كذلك إبرام العقد بين المستعمل المستقبلي وشركة قرض الايجار حيث يحدد هذا العقد خصوصاً مبلغ الاتاوة التي سيدفعها المستعمل وأيضاً يضم العقد المبلغ الثابت لخيار الشراء في نهاية العقد.

الخطوة الثالثة: وفيها تشتري الشركة التثبيت من المورد الذي تم تحديده سابقاً، حيث يتم فيها اختيار التثبيت من طرف المستعمل المستقبلي إلا أنه تبقى الشركة الممولة هي المالك للتثبيت طيلة مدة العقد.

الخطوة الرابعة: تتمك فيها عملية الايجار فعلياً وفيها يدفع المستعمل مبلغ الاتاوة المحدد في العقد.

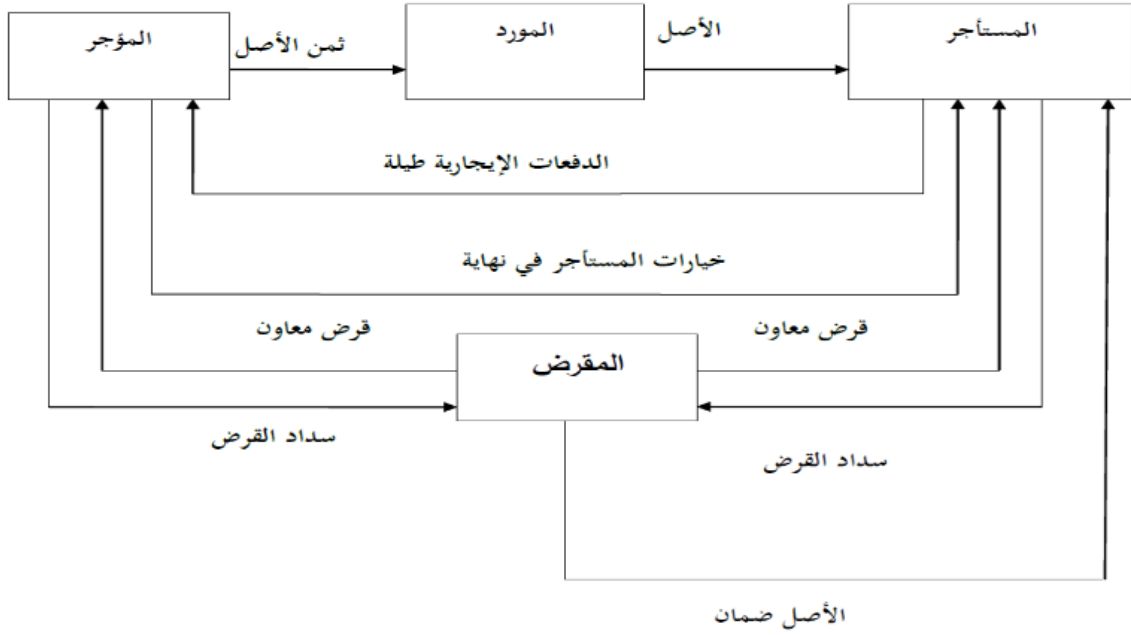
الخطوة الخامسة: وهي التي فيها رفع خيار الشراء أم لا وذلك أنه في نهاية العقد يكون للمستعمل الحق في رفع خيار الشراء، وإلا يقوم بإرجاع التثبيت للممول.

والشكل التالي يوضح أطراف عملية الإيجار التمويلي:³

¹ عبد الرحمان عطية . المحاسبة المالية المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي . ط1 . سطيف 2011. ص 174 .

² بكاري بالخير، بن عيشة باديس، مطبوعة في المحاسبة المالية المعمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2016/2015

³ عبد الرحمان شلاي، الايجار التمويلي بين النظام محاسبي المالىب والنظام الجبائي الجزائري، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018، ص08.



الشكل رقم 01: يوضح أطراف عملية الإيجار التمويلي

ثانياً: معايير تحديد عقد الإيجار التمويلي: ¹

- يعتبر عقد إيجار تمويلي إذا توفر معيار واحد على الأقل من المعايير التالية:
- أن ينص العقد على نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة الإيجار.
- أن يمنح العقد الحق للمستأجر في شراء الأصل بسعر تحفيزي (أقل من قيمته العادلة).
- أن تغطي فترة العقد غالبية العمر الاقتصادي للأصل أكبر من 75%.
- أن تكون القيمة الحالية لدفعات الإيجار 90% أو أكثر من القيمة العادلة للأصل عند تاريخ إبرام العقد.
- أن ينص العقد على تحمل المستأجر خسائر المؤجر المرتبطة بإلغاء العقد إذا كان هذا الإلغاء من طرف المستأجر.
- إذا كان للأصل طبيعة خاصة حيث يتناسب مع نشاط المستأجر فقط.

¹ وارث سعيد، دروس محاسبة معقدة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش.

المطلب الثاني: الجوانب المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي

سوف نتناول في هذا المطلب عقد الإيجار التمويلي من الناحية المحاسبية حيث سنعرض ما يسمى برسملة هاته العقود بالإضافة إلى المداخل المؤيدة والمعارضة لعملية الرسملة.

الفرع الأول: فلسفة رسملة عقد الإيجار التمويلي

يستعمل مصطلح الرسملة لمقابلة المصطلح الفرنسي * **activation** *، والذي يعني تسجيل عنصر ضمن ممتلكات المؤسسة أي أن يتم إثباته بجانب الأصول من الميزانية، ويمكن التمييز بين مقاربتين محاسبتين للفلسفة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي¹.

1- المقاربة الأنجلوساكسونية: تخص بالدرجة الأولى المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بدرجة أقل في هذا المجال حيث تعتبر المعايير المحاسبية ضمن ما يعرف بالمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ما يصطلح عليه **GAAP** الإطار المنظم والموجه للمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية.

حسب هذه المقاربة كان المستأجر لا يقوم بإظهار الأصل المستأجر في الميزانية قبل نهاية 1976² ' لاكن بعد أن أصدرت **FASB** التنظيم الذي يخص التسجيل المحاسبي لعمليات التأجير التمويلي أو ما يعرف بالتصريحات التي يشملها مصطلح **LEASING** ' وهو التنظيم المعروف بتصاريح بمعايير المحاسبة والمالية، حيث تم تخصيص المعيار رقم 13 لعقود التأجير، وقد شهد هذا المعيار بعض التعديلات بعد ذلك التاريخ لاكن دون المساس بجوهره وبعد ذلك انتقل هذا التنظيم أو المعيار المحاسبي المالي ليؤثر في العديد من التنظيمات المحاسبية لدول أخرى في مجال عقود التأجير .

¹ رزاق محمد ' مدى توافق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقد الإيجار التمويلي ' رسالة ماجستير في المحاسبة ' جامعة أحمد بوقرة بومرداس ' 2015/2014 ' ص 54 .

² نفس المرجع السابق، ص 55.

2-المقاربة الفرنسية: يتضح من خلال هذه المقاربة أنه لا توجد رسملة للأصول عند المستأجر، وتعتبر هذه السهولة والبساطة في التسجيل ملائمة جدا لأصحاب المهن الحرة، وكذا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

في المقابل فإنه بالنسبة للمؤسسة المؤجرة يتم تسجيل الأصل في جانب الأصول من ميزانية المؤسسة باعتبارها المالك القانوني للأصل، في حين لا يتم إظهار الأصل في ميزانية المستأجر إلا عند استخدام خيار الشراء في نهاية مدة العقد، أي بعد تحويل الملكية.²

الفرع الثاني: مداخل رسملة عقد الإيجار التمويلي

أولاً: آراء المحاسبين في الرسملة

أ- آراء مؤيديها: بحيث تركز على النقاط التالية:

- رسملة عقود الإيجار المماثلة لعقود الشراء بالتقسيط³ ومبرر هذا الرأي وجوب تسجيل العمليات وفقاً لجوهرها الاقتصادي، ولذلك إذا كانت المشتريات بالتقسيط تتم رسملتها فمن الواجب كذلك رسملة عقود التأجير التي تنطوي على نفس الخصائص معها.
- رسملة عقود التأجير طويلة الأجل، في ظل هذا البديل تكون مبررات الرسملة هي مجرد وجود الحق لاستخدام الأصل لفترة طويلة.
- رسملة عقود التأجير المؤكدة التي تنطوي على غرامات عدم التزام المستأجر بتنفيذ العقد، وفقاً لهذا الرأي ترسمل فقط الحقوق والالتزامات غير قابلة للإلغاء.

¹ رزاق محمد، مرجع سبق ذكره، ص55.

² فتح محمد عمر الحضار، محاسبة عقود الإيجار، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، 2005، ص82.

ب- آراء معارضيها:

ترتكز آراء معارضي رزمة عقد الإيجار التمويلي عموما حول عنصر الملكية، حيث تنادي بعدم رزمة أي أصول مستأجرة باعتبار أن المستأجر لا يخول إليه حق ملكية الأصل، ومن ثم فإن رزمة عقود الإيجار يعد أمرا غير ملائم، فضلا عن ذلك يعد عقد التأجير التمويلي عقدا تنفيذيا يستلزم أداء مستمرا بواسطة طرفي العقد مثله، في ذلك مثل عقود التوظيف وعقود الشراء، ومثل هذا النوع من العقود لا يخضع للرزمة محاسبيا.¹

ثانيا: مداخل تأييد رزمة عقد الإيجار التمويلي:

1- المدخل القانوني: هذا المدخل للرزمة يحل المشكلة باللجوء إلى المفاهيم والتعاريف القانونية، حيث يرى هذا المدخل أن كل العقود غير قابلة للإلغاء تخلق حقوق ملكية والتزامات قانونية يجب أن تظهر في ميزانية المستأجر حتى إن كانت هذه العقود قد نشأت عن اتفاقيات وعقود تأجير.

2- مدخل حقوق الملكية الجوهرية: يقوم على أساس أن شروط عقد التأجير التي تجعل من المستأجر يدفع مبالغا أكثر من القيمة الحالية عن الأصل، وأن فترة العقد تغطي معظم العمر الاقتصادي للأصل ويعني حق الملكية يساوي اكتساب المستأجر حقوق ملكية ضمنا في الأصل المؤجر وأنها تمثل اتفاقيات مبيعات مشروطة مع دفعات بالتقسيت.

3- مدخل نقل منافع ومخاطر الملكية: يمثل هذا المدخل الذي جاء به المعيار الأمريكي رقم 13 الأوسع لحجة الرزمة، وبهذا المدخل أسقط عدم قابلية الإلغاء كشرط أساسي للرزمة.²

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويل وفق النظام المحاسبي المالي

وتتم لدى كل من المستأجر والمؤجر، وذلك كما يلي:

¹ رزاق محمد¹ مرجع سبق ذكره، ص58.

² وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص109.

الفرع الأول: لدى المستأجر

التسجيل الأولي: التطبيق لمبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني أدى بنا إلى معالجة عقد الإيجار التمويلي وكأنه حيازة تثبيت ممول عن طريق قرض، أضف إلى ذلك سلطة الرقابة التي يمارسها المستأجر حيث يتم:

- تسجيل العنصر المستأجر ضمن أصل الميزانية بقيمته العادلة، أو بالقيمة المحينة للدفعات في إطار عقد الإيجار، إذا كانت هذه الأخيرة أقل، القيمة المحينة محددة بالمعدل الضمني للعقد، أو تلقائياً بمعدل الفائدة للمديونية الإضافية للمستأجر.
- ثبت قرض بنفس المبلغ ضمن خصم الميزانية. والحدث المنشئ للتسجيل المحاسبي هو تاريخ دخول العقد حيز التطبيق الذي يعطي للمستأجر إمكانية ممارسة حقه في الاستعمال وليس بداية الاستعمال للعنصر؛ الذي من الممكن أن يتم لاحقاً.

تقييم للديون المرتبطة: في مقابل الأصل المسجل في التثبيات وبنفس المبلغ، المؤسسة تسجل ديون تجاه المؤجر؛ ومن ثم فإن المؤسسة تقوم بإعداد جدول لاستهلاك القرض، وكل قسط ينقسم إلى فائدة وإلى استهلاك للأصل. المعدل المستعمل هو المعدل الضمني المتوصل إليه عند حساب القيمة المحينة.

التسجيل المحاسبي اللاحق: بما أن العنصر مسجل وكأنه تثبيات فإنه ينطبق عليه كل الأحكام المحاسبية المتعلقة بالتثبيات:

- سيكون هناك امتلاك وفقاً لممارسات المؤسسة بالنسبة للعناصر المماثلة،
 - القيام بعملية تقييم دورية.
 - عند التنازل أو خروج الأصل يتم معالجته كأنه عنصر ملك للمؤسسة¹.
- والمعالجة المحاسبية الأصل مقتني وفق عقد الإيجار التمويلي تتم كما يلي:

¹ - مطبوعة بكاري بلخير، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

عند الحيازة:

XXXX	XXXX	تاريخ الحيازة الديون المترتبة على عقد الإيجار التمويلي حيازة تثبيت وفق عقد الإيجار تمويلي رقم ... بتاريخ ...	167	21xx
------	------	---	-----	------

نهاية كل سنة نثبت الفائدة المستحقة، وذلك كما يلي:

XXXX	XXXX	12/31 ن الديون المستحقة للديون المترتبة على عقد الإيجار التمويلي إثبات فوائد الإيجار التمويلي	1688	6611
------	------	--	------	------

وعند تسديد الدفعة (الأصل والفائدة) نسجل القيد الآتي:

XXXX	XXXX XXXX	تاريخ التسديد تسديد دفعة الإيجار التمويلي	512	167 1688
------	--------------	--	-----	-------------

إثبات قسط الاهتلاك:

XXXX	XXXX	12/31 ن إثبات قسط الاهتلاك	281xx	681
------	------	-------------------------------	-------	-----

وفي حالة وجود خسارة قيمة يتم إثباتها:

XXXX	XXXX	12/31 ن إثبات خسارة قيمة التثبيتات	291xx	681
------	------	---------------------------------------	-------	-----

أما في حالة استعمال خيار الشراء يكون القيد كالآتي:

		تاريخ نهاية العقد		167
XXX	XXX	ديون مترتبة على عقد الإيجار التمويلي	512	
XXX		البنك أو الصندوق	أو 53	

أما في حالة عدم استعمال خيار الشراء يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

		تاريخ نهاية العقد		167
XXX	XXX	ديون مترتبة على عقد الإيجار التمويلي	781	
		استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		
	XXX	أصول غير جارية		
XXX		اهتلاك التثبيت المعني	21x	281x
		التثبيت المعني		
		أبعاد الأصل من المؤسسة		

الفرع الثاني: لدى المؤجر:

وهنا يفرق SCF بين حالتين:

الحالة الأولى: المؤجر المانع والموزع للأصل¹

ونسجل هذه العملية مثل عملية بيع المنتجات بجعل /حـ 274 مدين جعل /حـ 70 دائن بسعر

البيع للمعدات المؤجرة وهكذا فإن عملية الربح والخسارة وتضم إلى نتيجة الدورة ويكون القيد كما يلي:

		تاريخ التأجير		274
	XXX	قروض مترتبة عن الإيجار التمويلي	70x	
	Xxx	مبيعات البضاعة والمنتجات		
		التنازل عن الأصل كتمويل إيجار		

← القيمة العادلة

بما ان المؤسسة صانعة لابد من عملية الإخراج وتكون محاسبيا كما يلي²:

¹ - عبد الرحمن عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 181.

² - عاد نور الدين، مرجع سبق ذكره 2015، ص 46 .

		تاريخ الخروج			
		Xxx	البضاعة المستهلكة	600	
		Xxx	تغيير المخزون	أو 724	
←	تكلفة الشراء	Xxx	مخزونات البضاعة	30	
←	تكلفة الانتاج	Xxx	مخزونات منتجات	35x	
			خروج المخزون		

وعند تحصيل الدفعة نسجل قيد التحصيل كما يلي:

		تاريخ التحصيل			
		Xxx	البنك	512	
Xxx			قروض مترتبة عن عقد ايجار تمويلي	274	
Xxx			عائدات الحسابات الدائنة	763	
			تحصيل الدفعة		

وإذا قرر المستأجر استعمال خيار الشراء نسجل القيد التالي:

		تاريخ الاستعمال			
		Xx	البنك	512	
		x	قروض مترتبة عن عقد ايجار تمويلي	274	
Xxx			استعمال خيار الشراء		

وإذا قرر المستأجر عدم استعمال خيار الشراء نسجل القيد التالي:²

		تاريخ نهاية العقد			
		Xxx	التثبيت المعني	21x	
		Xxx	المخزون المعني	أو 3xx	
Xxx			قروض مترتبة عن عقد ايجار تمويل	274	
			استرجاع الأصل		

¹ - عبد الرحمان عطية ، نفس المرجع ، ص 181.

² - عاد نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

- إذا قررت المؤسسة استعمال خيار الشراء يكون القيد كما يلي: ¹

		تاريخ نهاية العقد		
XXX	XXX	النقديات	5xx	
		ديون مرتبة على عقد الإيجار التمويلي	274	
		التنازل عن المعدات لصالح المؤسسة		

الحالة الثانية: المؤجر غير المانع وغير موزع للأصل ²

تسجل القيمة الحقيقية للأصل المؤجر كدين وضمن الثبittات المالية ضمن ح/ 274 مدين ونسجل في جانب الدائن حساب مورد الثبittات أو أحد حسابات الخزينة ويكون التسجيل المحاسبي كآتي:

		تاريخ العقد		
Xxx	XXX	قروض مرتبة على عقد الإيجار التمويلي	5xx	274
Xxx		النقديات	أو 404	
		موردو الثبittات		
		تأجير الأصل		

وفي حالة تحصيل الدفعة (القائدة والأصل) نسجل كما يلي:

		تاريخ التحصيل		
Xxx	Xxx	البنك	512	
Xxx		قروض عن إيجار تمويلي	274	
Xxx		عائدات الحسابات الدائنة	763	
		تحصيل الدفعة		

أما في حالة استعمال خيار الشراء يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

¹ - عبد الرحمن عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 182 .

² - عبد الرحمن عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 182 183 .

		تاريخ نهاية العقد		
XXX	XXX	النقديات	274	5xx
		قروض مترتبة على عقد الایجار التمويلي		
		استعمال خيار الشراء		

حالة عدم استعمال خيار الشراء يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

		تاريخ نهاية العقد		
XXX	XXX	التثبيتات المعني	274	21x
		قروض مترتبة عن قرض ايجار تمويل		
		استرجاع الأصل المعني		

المبحث الثاني: عقد الإيجار التمويلي من ناحية المعيار الإبلاغ المالي رقم 16

إن الأنظمة المحاسبية الدولية تختلف عن بعضها البعض مما يجعلها تواجه العديد من التحديات المحاسبية فإذا كانت التحديات (المشكلات) الصغيرة يمكن معالجتها بصورة عادية والأمر ليس كذلك على المستوى الدولي، مما أدى إلى وجوب ظهور منظمات تجسد ذلك على أرض الواقع. من أجل إعطاء بعداً محاسبياً دولياً.

المطلب الأول: عموميات حول المعيار

سنتطرق في هذا المطلب إلى هدف نطاق المعيار بالإضافة إلى بعض التعريفات الواردة في المعيار

الفرع الأول: المصطلحات الواردة في المعيار¹

عقد الإيجار Lease: هو عقد، أو جزء من عقد ينقل الحق في استخدام أصل (الأصل محل العقد) لفترة من الزمن في مقابل عوض ما.

أصل "حق الاستخدام" Right - of - use Asset: هو الأصل الذي يمثل حق المستأجر باستخدام الأصل محل العقد لمدة عقد الإيجار .

عقد الإيجار التمويلي Finance Lease: هو عقد يتم من خلاله نقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل جوهري، وقد تنتقل أو لا تنتقل الملكية عند إنتهاء العقد للمستأجر، (يتم تصنيف عقد الإيجار إلى تمويلي أو تشغيلي لدى المؤجر).

إجمالي الاستثمار في عقد الإيجار هو إجمالي **Net Investment in the Lease**

أ-دفعات الإيجار المستحقة التحصيل للمؤجر بموجب عقد إيجار تمويلي .

ب-أي قيمة متبقية غير مضمونة تستحق للمؤجر .

¹ - جمعة فلاح حميدات، منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2019، ص 688-689.

صافي الاستثمار في عقد الإيجار Net Investment in the Lease هو إجمالي الاستثمار

في عقد الإيجار مخصومة بمعدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار.

سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار Interest Rate Implicit in the Lease هو سعر

الفائدة المستخدم في عملية خصم التدفقات النقدية عند بدء عقد الإيجار والذي يجعل القيمة الإجمالية لحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار + القيمة المتبقية غير المضمونة) مساوية (للقيمة العادلة للأصل المؤجر + تكاليف أولية مباشرة للمؤجر).

العمر الإنتاجي (النافع) Useful Life الفترة التي يتوقع أن يكون فيها الأصل متاحة للاستخدام

من قبل منشأة ما، أو عدد من وحدات الإنتاج أو ما يشابهها يتوقع أن تحصل عليها المنشأة من أصل معين.

القيمة المتبقية المضمونة Guaranteed Residual Value هو الضمان الذي يقدم للمؤجر

بواسطة طرف ليس له علاقة بالمؤجر بأن قيمة (أو جزء من قيمة) الأصل محل العقد في نهاية عقد الإيجار ستكون كحد أدنى مبلغ محددة.

القيمة المتبقية غير المضمونة Unguaranteed Residual Value هو جزء من القيمة

المتبقية من الأصل المؤجر (يتم تقديره عند بدء الإيجار) والذي يكون تحقيقه بالنسبة للمؤجر غير مؤكد أو يكون مضمونة من قبل طرف له علاقة بالمؤجر.

الفرع الثاني: الهدف¹

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ الإعراف والقياس والعرض والإفصاح لعقود الإيجار، وبشكل يؤدي إلى تقديم معلومات ملائمة وتمثل بصدق عمليات التأجير لدى كل من المستأجرين والمؤجرين. كذلك زيادة الشفافية في البيانات المالية وتحسين المقارنة بين الشركات التي تستأجر الأصول وبين الشركات التي تقوم بالاقتراض لشراء الأصول.

¹ - جمعة فلاح حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 687.

الفرع الثالث: النطاق¹

يتم تطبيق معيار التقرير المالي رقم (16) على كافة عمليات التأجير عقود الإيجار) بما في ذلك عقود الإيجار لأصل "حق الاستخدام" من الباطن، باستثناء ما يلي:

1. عقود الإيجار لاستكشاف أو استخدام المعادن والنفط والغاز الطبيعي وما يشابهها من الموارد غير المتجددة.
2. عقود تأجير الأصول البيولوجية المحتفظ بها من قبل المستأجر (معيار 41).
3. ترتيبات خدمات الامتياز.
4. تراخيص الملكية الفكرية الممنوحة من قبل المؤجر "الإيراد من العقود مع العملاء".
5. الحقوق المحتفظ بها بواسطة المستأجر بموجب اتفاقيات ترخيص ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 38 "الأصول غير الملموسة". مثل الأفلام السينمائية وتسجيلات الفيديو والمسرحيات والمنحوتات والبراءات وحقوق النشر.

المطلب الثاني: دراسة مقارنة بين SCF و IFR16 و IAS17

ونحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم الفروقات بين المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 16 والمعيار الدولي رقم 17 وكذلك النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول: مقارنة بين SCF و IAS17 (نقاط التوافق والاختلاف)

مقارنة المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار حسب IAS17 و SCF: اتضح لنا من خلال دراسة المعيار IAS17 الصادر عن IASB وما جاء به النظام المحاسبي المالي أهم نقاط التوافق والاختلاف التالية:

¹ - جمعة فلاح حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 688.

1-نقاط التوافق:

- احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني عند المعالجة المحاسبية لعقد الايجار؛
- احترام معايير التفرقة بين عقد الايجار التمويلي، وعقد الايجار التشغيلي حسب ما جاء به IAS17 .

- تحديد متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح عن عقود الايجار.
- الالتزام بإظهار عمليات الايجار الخاصة بعقد الايجار التمويلي في الميزانية العمومية للمستأجر كأصل بالقيمة العادلة، أو القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الايجار أيهما أقل في تاريخ بدء العقد، وادراج التزام دفع الإيجارات المستقبلية في الحسابات بنفس مبلغ الخصوم للميزانية، بحيث عدم إظهار هذه العمليات في الموارد الاقتصادية ومستوى الالتزامات المنشأة تكون قد ظهرت بأقل من حقيقتها وبذلك تشوه النسب المالية.

- الأصل المستأجر - في عقد الايجار التمويلي - موضع اهتلاك في حسابات المستأجر حسب القواعد العامة التي تخص التثبيات، وإذا لم يكن هناك تأكيد بأن يعدو المستأجر ملكا للأصل عند نهاية عقد الايجار يتم استهلاك الأصل على مدى مدة عقد الايجار، أو عمره النافع أيهما أقصر.¹

2-نقاط الاختلاف:

- لم يتطرق النظام المحاسبي المالي إلى نطاق تطبيق محاسبة عقود الايجار على عكس IAS17؛
- لم يعالج IAS 17 المعالجة المحاسبية المتعلقة بعقد الايجار في نهاية العقد.
- لم يتطرق النظام المحاسبي المالي لأي من متطلبات العرض والاعتراف بعمليات الاعتماد الإيجاري.

¹ - دراسة ميمون إيمان وأحمد بوشنة رفيق، أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي، جامعة عبد الحميد بن باديس، ص143.

الفرع الثاني: بين IFR16 و IAS17

الفرق بين IAS17 و IFRS 16: أكبر تغيير تضمن في محاسبة عقود الايجار في المعيار الجديد عند محاسبة المستأجر، حيث تم إلغاء تصنيف عقد الايجار و النص على نموذج محاسبة واحد لعقد الايجار للمستأجرين، من خلال اعتراف المستأجر بالأصل في عقد الايجار التشغيلي والذي يسجل خارج الميزانية والالتزامات المقابلة لها في قوائم المالية بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة أولية التي يتكبدها، ويجوز اهتلاك الأصول خلال فترة الايجار وهذا مشابه المعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي في IAS17، كما جاء بمعايير قياسية جديدة فيما يتعلق بالفصل بين عقد ايجار أو عقد خدمة وهذا ما لم يتطرق اليه IAS 17، أي بالنسبة لهذا الأخير لا يهم إذا كان عقد ايجار تشغيلي أو عقد خدمات باعتبارهما كمصروفات بسيطة في الربح أو الخسارة، مع الإشارة إلى أن عقود الايجار التي جاء بها IAS 17 يستمر العمل بها تحت المعيار IFRS 16 باستثناء عقود الايجار التالية:

- قصيرة الأجل أي عقد لمدة أقل من 12 شهر.

- عقود ايجار لأصول ذات قيمة منخفضة (مثل: عقد ايجار جهاز كمبيوتر شخصي).

ويتم التسجيل حسب المعيار الجديد كما يلي:

• الاعتراف والقياس الأولي للأصل: في بداية عقد الايجار يتم الاعتراف بالأصل المستأجر

بقيمة التكلفة التي تتوافق مع مجموع ما يلي:

- القيمة الأولية للدين -عقد الايجار: في تاريخ بداية عقد الايجار تقدم الالتزامات المرتبطة بالعقد

على أساس القيمة الحالية للمدفوعات المتبقية للمؤجر أي:

▪ دفع مبالغ ثابتة.

▪ المدفوعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل مثلاً: متصلة بمؤشرات أسعار

الاستهلاك ومعدل الفائدة.

- المدفوعات على المستأجر بموجب ضمان القيمة المتبقية سعر ممارسة خيار الشراء إذا وجد احتمال ممارسة المستأجر هذا الخيار.¹

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي حسب متطلبات المعيار

:IFRS16

يستخدم معيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات نموذج حق الاستخدام (Right - Of - Use Asset) في تصنيف عقود الإيجار والمحاسبة عنها، وألزم الشركات بتصنيف إيجاراتها كإيجارات تمويلية، وبالتالي الاعتراف بالأصل والالتزام المترتب على الإيجار في القوائم المالية، وفيما يلي عرض المتطلبات المحاسبة عن الإيجارات من وجهة نظر المستأجر والمؤجر.

1- محاسبة الإيجار من وجهة نظر المستأجر: يعترف المستأجر في بداية مدة العقد بالأصل

المستأجر في جانب الموجودات ويصنف كأصل مع حق الانتفاع أو الاستخدام (Right Of Use Asset) ويتم الاعتراف بالالتزام المترتبة على الإيجار في جانب المطلوبات، ويتم الاعتراف بالأصل المستخدم في بداية العقد بقيمة الإلتزام المترتب على الإيجار مضافا إليه أية تكاليف مباشرة يتحملها المستأجر، وفي حال حصول المستأجر على حوافز من المؤجر أو قيامه بعمل دفعات سابقة لتاريخ العقد يتم احتسابها وعمل التعديلات اللازمة على القيمة المعترف بها. ويتم قياس الأصل المستخدم لاحقا بالتكلفة مطروحة منها الإهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض بالقيمة إلا إذا:

أ- كان الأصل المستخدم أصلا مستثمرة أو ممتلكا (أي أراضي أو مباني)، ويستخدم المستأجر

القيمة العادلة في قياس الممتلكات المستثمرة بموجب المعيار IAS 40.

ب- كان الأصل المستخدم جزءا من الممتلكات، المنشآت والمعدات التي يستخدم المستأجر في

قياسها أسلوب إعادة التقييم بموجب المعيار IAS16 المتعلق بالممتلكات، المنشآت والمعدات أما بالنسبة للالتزام المترتبة على عقد الإيجار فيتم الاعتراف بها في بداية الإيجار بالقيمة الحالية للدفعات المترتبة

¹ - دراسة ميمون إيمان وأحمد بوشنة رفيق، مرجع سبق ذكره، ص146

على العقد، ويستخدم المستأجر في احتساب القيمة الحالية معدل الخصم الوارد في اتفاقية الإيجار إن وجدت أو سعر الاقتراض الإضافي للمستأجر، كذلك يتم تضمين دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل فائدة معين عند الاعتراف بالالتزام المترتب على عقد الإيجار، بالإضافة إلى الاعتراف بالمبالغ المتوقعة أن يدفعها المستأجر مثل ضمانات القيمة المتبقية.

2- محاسبة الإيجار من وجهة نظر المؤجر: لم يحدث تغيير يذكر على محاسبة عقود الإيجار من طرف المؤجر في المعيار 16 IFRS المتعلق بالإيجارات عما كان مطبقة في المعيار IAS17 المتعلق بالإيجارات، حيث عالجها المعيار الدولي IAS17 كالتالي:

بالنسبة للمؤجر فإنه يقوم في بداية العقد بتسجيل الإيجار التمويلي كحساب مدين في قائمة المركز المالي بقيمة مساوية لصافي الاستثمار في الإيجار ومن ثم يقوم بالاعتراف بالدخل التمويلي مستندة على نموذج يعكس معدل دوري ثابت للعائد على صافي استثمارات المؤجر، ويمثل العائد قيمة الإيجار الذي يحصل عليه المؤجر¹.

¹ - أحمد نمر العريدي، أثر تطبيق معيار ifrs16: الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص ص 15-20-21.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

منذ تاريخ تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الجديد اهتم الكثير من الباحثين إلى كيفية تطبيق هذا النظام، ومعرفة إيجابيات ذلك النظام من أجل تغطية العجز الذي كان في السابق، وفي هذا المبحث نتناول ثلاث مطالب:

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

من خلال الدراسات السابقة باللغة العربية التي انطلقنا عليها يمكن توضيح بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا كما يلي:

1. دراسة عبد الله قروي، معوقات تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.2017.

تناولت هذه الدراسة المعوقات التي تقف أمام تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل معرفة وتفاديها لتنبيط الأمور أما هذه.

يعد الإيجار التمويلي ذو أهمية كبيرة في الوقت الحالي لأنه يعتبر مصدر من مصادر التمويل التي تلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ غالباً ما تقدم هذه الأخيرة التمويل قصير لأجل على عكس التمويل والمتوسط إذ تفرض البنوك قيود من أهمها عدم وجود ضمانه كافية والتي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم بفرض شراء الأصول الرأسمالية التي تحتاجها في أنظمتها الأمر الذي يستدعي البحث عن مصدر تمويل جديد من أجل التخلي على مشاكل التمويل التقليدية، ويتمثل هذا المصدر في الإيجار لتمويل الذي يعتبر أحد أنواع الإيجار شيوغاً، يعتبر الإيجار التمويل مصدر تصاعدت أهمية في الفترة الأخيرة كأسلوب يقوم بمقتضاه المؤجر بتأجير الأصول الرأسمالية للاستفادة منه من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج متمثلة فيما يلي:

❖ وعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأهمية الإيجار التمويلي كمصدر تمويلي، لتلبية احتياجاتها من الأصول الرأسمالية الحديثة التي تدخل في مختلف أنشطتها، كما أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على علم بأن نشاط الإيجار التمويلي يمارس من طرف كل من البنوك والمؤسسات المالية وشركات الإيجار التمويلي التي تنشط في الجزائر .

❖ إعفاء البنوك والمؤسسات المالية وشركات الإيجار التمويلي من التزاماتها المترتبة عليها، باعتبارها من تمتلك الأصل المؤجر، مع بقاء احتفاظها بحقوقها المتأتية من ملكيتها القانونية للأصل المؤجر، وهو ما تجسد في عدم السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإدخال أي تعديلات على الأصل المؤجر هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم السماح لها بالتصرف بالأصل المؤجر بإعادة تأجيره لطرف ثاني إلا بعد الحصول على موافقة البنوك والمؤسسات المالية وشركات الإيجار التمويلي، بمعنى أن كل من البنوك، والمؤسسات المالية، والشركات، التي تزاوّل نشاط الإيجار التمويلي أعفت نفسها من الالتزامات المترتبة عليها كمالكة للأصل المؤجر، واحتفظت بكل حقوقها المرتبطة بالملكية القانونية للأصل المؤجر.

❖ تم ادراج الإيجار التمويلي في قالب القروض البنكية، وهذا ما تجسد بمطالبة كل من البنوك والمؤسسات المالية، والشركات، التي تزاوّل نشاط الإيجار التمويلي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم الضمانات، وتقديم مساهمات مالية أولية، شأنها شأن القروض هذا من جهة، وارتفاع كل من معدلات الفائدة ودفعات الإيجار المطلوبة من هذه الأخيرة، مع قصر فترة السداد والذي بدوره يؤثر على السيولة النقدية لهذه الأخيرة، من جهة أخرى شكل عائقا أمام هذه المؤسسات في تطبيق الإيجار التمويلي. كما أن الاعتماد على الإيجار التمويلي يشير إلى الضعف المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى كل هذا ارتفاع مخاطر تقادم الأصل المؤجر، يحول دون تطبيق هذه المؤسسات للإيجار التمويلي.

2. دراسة يحي محمد المعاينة النظام القانوني للمخاطر التي يتعرض لها المأجور في عقد الإيجار التمويلي مذكور مقدمة للحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، 2012 وقد تناولت هذه الدراسة المخاطر التي يتعرض لها المأجور والتي قد تؤثر على الطبيعة القانونية للعقد وكذلك مدى كفاية النصوص القانونية الذي وضعها المشرع الأردني في حماية المأجور من المخاطر.

عقد الإيجار التمويلي ذو أهمية بالغة في لحوضه يعتبر وسيلة من وسائل التمويل الحديثة التي يلجأ إليها الأفراد والمشروعات الاقتصادية، إذ أن التمويل يعد الأساسية لأي مشروع أو استثمار وهو من أهم عوامل نجاح المشاريع الاقتصادية وتطورها واستمرارها إذ تحتاج المشاريع الكبرى إلى تجهيزات ومعدات التي تطور بشكل مستمر من أجل تطوير إنتاجها. وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

1- أن قانون التأجير التمويلي نقل تبعة هلاك المأجور وتلفه إلى المستأجر وجعل الفيصل بذلك لحظة تسليم المأجور بصورة فعلية وعامل المستأجر معاملة المالك، إلا أن المشرع لم يراع سبب الهلاك وحمل المستأجر بصورة فعلية تبعة هلاك المأجور بعد التسليم ولو كان سبب الهلاك يرجع إلى قوة القاهرة أو سبب أجنبي لا دخل للمستأجر فيه، وأن المشرع نص بشكل صريح على عدم إعفاء المستأجر من التزامه وإجباره على الاستمرار بتنفيذ العقد حتى وإن كان هلاك المأجور بشكل كلي، ومنع المستأجر من فسخ العقد، بينما مال المشرع لمصلحة المؤجر عندما منحه حق فسخ العقد في حال تلف المأجور بشكل جسيم مجحفاً بذلك بحق المستأجر.

2- لم يتطرق المشرع في قانون التأجير التمويلي إلى أثر إفلاس المؤجر على المأجور والمستأجر في عقد التأجير التمويلي، على الرغم من أنه حدد آثار إفلاس المستأجر وتصفيته على عقد التأجير التمويلي فلا يعد المأجور جزءاً من موجودات التصفية والإفلاس، وألزم المصفي أو وكيل التفليسة بإعادة المأجور إلى المؤجر وإنهاء العقد مع الحفاظ على خيار المستأجر بالاستمرار في تنفيذ عقد التأجير خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار التصفية أو شهر الإفلاس.

3- لم يتطرق المشرع في قانون التأجير التمويلي إلى أثر وفاة المستأجر أو الحجر عليه على عقد التأجير التمويلي فإنه لا بد من تطبيق أحكام المادة 709 من القانون المدني، والتي لا تؤدي إلى فسخ العقد و انقضائه في حال وفاة المستأجر إلا أنها تعطي الحق لورثته بفسخ العقد إذا أصبحت أعباء العقد بسبب وفاة المستأجر أثقل من أن تتحملها مواردهم أو تتجاوز حدود حاجتهم وعلى أن يلتزم المستأجر في حال الحجر عليه بإعادة المأجور إلى المؤجر.

3. دراسة محمد جهاد خليل شمالي، مدى إمكانية تطبيق أسلوب التأجير التمويل في المصارف وشركات الصناعة الإنتاجية العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2013 تناولت هذه الدراسة الإيجار التمويل وما مدى إمكانية تطبيق هذا الأسلوب في كل من المصارف وشركات الصناعة الإنشائية.

يعتبر التأجير التمويلي أحد صيغ التمويل التي توصل إليها لفكر المالي والاقتصادي وهو ما أكسب هذا الموضوع أهمية كبيرة، وهو أيضاً عبارة عن أسلوب تمويلي يوفر إمكانية استخدام الأصل عن طريق استئجاره بدلاً من امتلاكه.

في ضوء مشكلة الدراسة فإن هذه الدراسة تهدف الى ما يلي:

1. التعرف على مفهوم وخصائص ومميزات تطبيق التأجير التمويلي في فلسطين، ومدى قابليتها لتحفيز كل من شركات الصناعات الإنشائية والمصارف لتطبيق أسلوب التأجير التمويلي.
2. التعرف على مقومات تطبيق عمليات التأجير التمويلي كمصدر من مصادر التمويل ومدى توافرها في كل من المصارف كمؤجر، وشركات الصناعات الإنشائية كمستأجر.
3. بيان المعالجة المحاسبية الصحيحة وفقاً للمعايير المحاسبية الخاص بالتأجير التمويلي، ومدى القدرة على تطبيق المتطلبات الخاصة بذلك المعيار في كل من المصارف كمؤجر، وشركات الصناعات الإنشائية كمستأجر.

4. تحليل معايير ونماذج المفاضلة بين قرار الشراء وقرار التأجير التمويل ومدى الوعي والإدراك بها في كل من المصارف، وشركات الصناعات الانشائية كمستأجر.
5. استقرار المعوقات التي تحد من استخدام التأجير التمويلي في كل من المصارف كمؤجر، وشركات الصناعات الانشائية كمستأجر.

وقد توصلت الدراسة إلى:

1. هناك امكانية لتطبيق التأجير التمويلي كأسلوب تمويلي بديل في شركات الصناعات الانشائية كمستأجر، حيث تعتبر خصائص ومزايا التأجير التمويلي باعث للرغبة في استخدامه، وتتوافر الامكانيات التنظيمية والتمويلية والمالية لحصول شركات الصناعات الانشائية على الائتمان بالتأجير التمويلي، ويوجد لدى شركات الصناعات الانشائية فهم ووعي بنماذج ومناهج المفاضلة بين مصادر التمويل.
2. أن خصائص التأجير التمويلي توفر باعث لرغبة شركات الصناعات الانشائية لتبني اسلوب التأجير التمويلي لتمويل الحصول على المعدات والاصول، حيث أن تحقيق التأجير التمويلي وفرة في السيولة النقدية بسبب عدم الحاجة إلى دفع ثمن الأصل حالا. كما أن عدم الحاجة إلى سداد دفعة مقدمة في التأجير التمويلي يشكل أيضا حافز للمستأجر تعزز من رغبته في توفير تلك السيولة.
3. تتوافر المقومات التنظيمية والمالية والتمويلية للحصول على الائتمان بالتأجير التمويلي لدى شركات الصناعات الانشائية، حيث تم اثبات توافر المقومات التنظيمية والمقومات المالية والمقومات التمويلية كما يلي:

- شركات الصناعات الانشائية لديها القدرات التنظيمية والشخصية التي تمكنها من الحصول على الائتمان بالتأجير.
- تتوافر المقومات والقدرات المالية لدى شركات الصناعات الانشائية للحصول على الائتمان بالتأجير التمويلي.

- شركات الصناعات الانشائية تتمتع بالقدرات والمقومات التمويلية للحصول على الائتمان بالتأجير التمويلي.
- 4. تتوافر القدرة على تطبيق متطلبات المعايير المحاسبية المتعلقة بالتأجير التمويلي، من حيث رغبة الشركات في اعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية والمبادئ المحاسبية التي تتلاءم مع طبيعة عمل الشركة، إلى جانب توافر الرغبة في اجراء معالجة العمليات المحاسبية بما يتفق مع تلك المعايير، فضلا عن توافر القدرة لدى الشركات لاحتساب القيمة الحالية للدفعات المستقبلية، كما تتوافر إمكانية لديها للتعامل مع جداول سداد دفعات الديون المستحقة عليها.
- 5. تتمتع شركات الصناعات الانشائية بالوعي والادراك لمعايير ونماذج المفاضلة بين قرار الشراء وقرار التأجير التمويلي حيث توجد قدرات لدى شركات الصناعات الانشائية تستطيع من خلالها مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة مع التدفقات النقدية الداخلة لكل مشروع جديد.
- 6. توجد معوقات تحد من استخدام أسلوب التأجير التمويلي لدى شركات الصناعات الإنشائية، حيث تعتبر كل من قلة الدورات التدريبية في التمويل، وقلة الحملات التثقيفية للجهات المختصة بالتأجير التمويلي، وقلة عدد شركات التأجير التمويلي، والقوانين المحلية الخاصة بالحجز على ضمانات القروض المصرفية من المعوقات أمام انتشار أسلوب التأجير التمويلي.
- 7. تتوافر الرغبة لدى المصارف للقيام بتقديم خدمة التأجير التمويلي، وذلك بالنظر إلى خصائص استخدامه المتعددة والتي تحقق العديد من الفوائد التي تعود على تلك المؤسسات.
- 8. تتوافر المقومات التنظيمية والمالية والتمويلية لدى المصارف، وذلك بالنظر إلى قدراتها على ادارة المخاطر المرتبطة بهذا النوع من التمويل، ووجود العناصر البشرية القادرة على النهوض بهذا الدور، وتوافر المتطلبات المالية والتمويلية.
- 9. تتوافر القدرة على تطبيق متطلبات المعايير المحاسبية المتعلقة بالتأجير التمويلي لدى المصارف، حيث ترغب المصارف في تبني معايير المحاسبة الدولية للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي، حيث يتوافر لديها القدرة على المعالجات المحاسبية اللازمة لذلك.

10. تتمتع المصارف بالقدرة على الوعي والإدراك لمعايير ونماذج المفاضلة بين مصادر التمويل، حيث يمكن للمصارف المفاضلة بين منح الائتمان على شكل تأجير تمويلي من عدمه، كما يمكنها المفاضلة بين القيمة الحالية التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن التأجير، إلى جانب كافة المتطلبات الأخرى اللازمة لهذا التطبيق.

11. توجد العديد من المعوقات التي تحد من استخدام أسلوب التأجير التمويلي لدى المصارف، حيث تعتبر مخاطر تصريف الأصول المستأجرة في حال الإفلاس عائقا أمام انتشار أسلوب التأجير التمويلي، إلى جانب قلة وجود كادر متخصص في هذا المجال، كما أن قصور دور هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في التسويق والإشراف على هذا النشاط يعد عائقا مهم أمام انتشار هذا الأسلوب.

4. دراسة عاد نور الدين، المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويل، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الوادي، مذكرة مقدمة كجزء لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014-2015.

تناولت هذه الدراسة المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي هذا الأخير جاء كضرورة صلحه لتلبية حاجات أرباب العمل من خلال استئجار المعدات والأدوات للاستعمالات في العمليات الإنتاجية.

وكذلك تتجلى أهمية هذا الموضوع في كون أن عقد الإيجار التمويلي أصبح يحظى باهتمام الشركات المتاجرة والمؤجرة فمنه الأخيرة تستطيع أن تؤجر المعدات والأجهزة التي تحتاجها الشركات والمؤسسات بشكل أسهل من بينهما مما يضمن لها الحصول على تدفق نقدي ممت طوال الحياة الإنتاجية للميدان أو العمر الاقتصادي المتفق عليه مع المستأجر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- تبني الجزائر للنظام المحاسبي الدولي من أكبر انجازات الوطنية والدولية الذي يعتبر أرضية تنظيمية قانونية ملائمة وانتفاع على السوق الأجنبية والمستثمرين الأجانب. - يعتبر العقد الإيجار التمويلي

كبديل تمويلي يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تجهيزات وآلات حديثة وأصول ثابتة لا تستطيع الحصول عليها، إما لضعف مواردها الذاتية أو لعدم القدرة على الاقتراض.

- كذلك نستنتج أن للنظام المحاسبي المالي له أثر كبير من خلال معالجته المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي على ميزانية المؤسسة وبالتالي نتيجتها كذلك.

5. دراسة بوغاية نوح، أثر المعالجة المحاسبية للإيجار التمويل على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، دراسة تطبيقية للأحد عملاء المؤسسة العربية المصرفية ABC الجزائر وكالة حاسي مسعود للفترة الممتدة من أبريل إلى ماي 2015، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.2015.

تناول موضوع الدراسة أثر المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي والذي يبين كيفية الحصول على أصل عن طريق الإيجار التمويل والذي يعتبر بديلاً عن الطرق الأخرى وهذا يعود للمزايا التي بقت هذا الأسلوب.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- يمنح الأصل محل إيجار تمويلي من طرف المؤسسة المؤجرة للمستأجر، عند سداد المستأجر نسبة 20 % من قيمة الأصل، ويمكن تخفيض النسبة إلى 10% على حسب الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين.

- تبين من المعالجة المحاسبية، أن ملكية الأصل تنتقل إلى المستأجر عند سداده لقيمة الأصول وعلى المؤجر إقفال الحسابات المتعلقة بالأصل، بحيث يمكن شراء الأصل بنسبة 10% من قيمة الأصل في بداية مدة الإيجار يتم إعداد القوائم المالية وفق لنظام المحاسبي المالي، والتي تقدم معلومات حول الوضعية المالية وأداء المالي، ولدراسة أثر المعالجة المحاسبية على القوائم المالية تعتمد على النسب المالية.

- ينتهي عقد الإيجار عند شراء الأصل أو رده للمؤجر.
- من إيجابيات التمويل عن طريق الإيجار التمويلي أن هذا الأخير من الاستعمال أي أنه لا يتطلب تمويل ذاتي .

6. دراسة عطوي حفيظة، قاسي سكورة، دراسة مقارنة المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي والمعيار المحاسبي الدولي IAS17، دراسة حالة مؤسسة الديوان والترقية والتسيير العقاري -البويرة- مذكره مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة-2018-2019.

تناولت هذه الدراسة أبرز وأهم الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعيار (IAS17) في معالجة عقد الإيجار التمويلي وكذا كيفية تصنيفه محاسبياً. وتأتي أهمية هذه الدراسة في كون أن أبرز المشكلات الحديثة تتجلى في كيفية إمداد المؤسسات بالأموال اللازمة للإنشائيات لتوسيعها وإن الكيفية والطريقة التي تحصل بها المؤسسة على ما تحتاجه للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه المسير ليأتي أسلوب الإيجار التمويلي للحد من هذه المشكلات، لأنه يوفر للمؤسسة إمكانية استخدام كل المعدات والأدوات دون تملكها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر التمويل عملية تجارية يحافظ على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.
- معظم المؤسسات الجزائرية لا تزال تتماشى مع مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي.
- اتضح لنا أن مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري متحركة في معالجة عقد الإيجار البسيط حسب ما يتماشى مع النظام المحاسبي المالي ومبادئه.
- عقد الإيجار البسيط يتميز في معالجته بالسهولة والبساطة.
- لم تتطرق المؤسسة إلى معالجة عقد الإيجار التمويلي مما أدى إلى صعوبة البحث.

- يعتبر عقد الإيجار التمويلي ذلك العقد الذي يحول المستأجر الاستفادة من المزايا الاقتصادية مقابل قيام المستأجر بدفع سلسلة من الدفعات الدورية، ويتميز هذا العقد عن غيره من العقود الأخرى.
- المعايير المحاسبية الدولية أصبحت لها مكانة، وأهمية كبيرة في المؤسسات الدول المتطورة عكس الدول النامية.
- يضمن النظام المحاسبي المالي والمعياري المحاسبي الدولي لعقد الإيجار التمويلي نفس الشروط ونفس الفلسفة القائم منها.

7. دراسة حمداني أمينة، تقييم ومعالجة عقود الإيجار وفقاً للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، دراسة حالة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو لحاج-البويرة، الجزائر 2014/2016

تناولت هذه الدراسة كيفية تقييم ومعالجة عقود الإيجار بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، ويكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة لأن عقود الإيجار تمثل أفضل حالة للإبراز وإثبات مبدأ الواقع الاقتصادي عن القانوني الذي يخبر قاعده جديدة في التنكير والعمل المحاسبي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

تأثر الإطار المحاسبي الجزائري وعملية الإفصاح عن المعلومات بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ومن ثم فانه من الضروري للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن تواكب تلك التغيرات تجاوبا وتفاعلا يتناسب مع وحجم وأهمية وسرعة تلك التغيرات، سواء على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي، وهذا يتطلب إعادة تقييم الموقف المهني والأكاديمي ليتوافق مع المتطلبات الحالية والمتوقعة في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة.

إن المفاهيم الخاصة بأهداف القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية والعناصر التي يجب أن تحتويها و يتم الإفصاح عنها، تغير في إطار المعايير المحاسبية الدولية، حيث أصبحت المعلومة تخدم أطرافاً داخلية وخارجية، ولم تعد تتمثل هذه الأطراف في الاحتياجات على المستوى المحلي فقط، كما أصبحت

جودة المعلومات ضرورة لترشيد متخذي القرارات، حيث نسجل كذلك أن القوائم المالية لا بد أن تظهر بشكل صادق وضعية المؤسسة المالية و نتائجها و حركة خزيرتها، ما أدى بالاستجابة إلى اعتماد النظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010/01/01.

8. دراسة بن شاعة مليكة، المعالجة المحاسبية للاعتماد الإيجاري، دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL + شركة المغربية للإيجار المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2014-2015.

تناولت هذه الدراسة أبرز وسائل التمويل التي تلجأ إليها المؤسسات لتمويل نشاطاتها المتعلقة بالاستغلال والاستثمار والمتمثلة في عقد الإيجار التمويلي وكيفية المعالجة المحاسبية لهاته العقود، وتضم كذلك أهمية هذه الدراسة في أن الاعتماد الإيجاري يحقق مزايا عديدة لمختلف الأطراف فمن خلاله يمكن للتمويل مواكبة التطور التكنولوجي وكذلك تجنب العقبات المتعدد للوسائل التقليدية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

وأهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- الاعتماد الإيجاري وسيلة فعالة لتمويل المشاريع الاستثمارية إضافة أنه يحقق العديد من المزايا المختلف أطراف العقد.
- بالرغم من أن ثقافة الاعتماد الإيجاري غير منشورة في الجزائر بشكل كبير مقارنة بالبلدان النامية الأخرى إلا أن هذا يعتبر مضبوطا لتطور هذه التقنية في بلادنا.
- إن النظام المحاسبي الدولي يضع معايير تحدد كفية المعالجات المحاسبية الإفصاحات عن عقود الإيجار، بحيث هذا لا يمنع من وجود بعض المشاكل المتعلقة بهذه العقود.
- تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الجديد يعتبر من أهم الإنجازات على الصعيد الوطني والدولي، الذي يعتبر أرضية تنظيمية وقانونية ملائمة والانفتاح على الأسواق الأجنبية لجلب الاستثمارات.

- الأوضاع الاقتصادية في الجزائر تسمح للاعتماد الإيجاري بالتوطن والتطور أكثر لأن الجزائرية لرؤوس أموال ضخمة، ولكن التفكير في تطوير هذه التقنية يبدأ أولاً في إيجاد أرضية ملائمة خاصة على الصعيد الاقتصادي أكثر منه على الصعيد التنظيمي.

9. دراسة رزاق محمد، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية في معالجة عقد الإيجار التمويلي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة أحمد بوقرة - بومرداس - الجزائر، 2014-2015.

تناولت هذه الدراسة عقد الإيجار التمويلي من حيث توافق المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في معالجة تلك العقود.

وتأتي أهمية هذه الدراسة لأنه مع مرور الزمن ازداد التوجه نحو التعامل بعقود التأجير على الصعيد الدولي والمحلي والدور الكبير الذي أضحت تلعبه هذه الأداة كأبرز الوسائل التمويلية للمؤسسات. وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

من خلال ما تم تقديمه في فصول هذا البحث يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تعتبر الحاجة المتزايدة لوسائل التمويل، والمناخ الاقتصادي الذي يشهد نمواً اقتصادياً متزايداً من بين أبرز العوامل التي ساهمت في ظهور تقنية التمويل بعقود التأجير.
- يعتبر عقد التأجير الذي يربط بين المستأجر والمؤجر، ذلك العقد الذي يخول للمستأجر الاستفادة من المزايا الاقتصادية للأصل المستأجر، مقابل أن يقوم هذا المستأجر بدفع سلسلة دفعات دورية، على أن يستفيد في نهاية العقد من انتقال الملكية.
- يتميز عقد التأجير التمويلي عن باقي العقود التأجيرية بكونه عقد يتيح للمستأجر الاستفادة من امتياز الحصول على أصل معين مقابل أقساط دورية، تنتهي بانتقال الملكية القانونية لهذا الأصل له في نهاية العقد، عكس التأجير البسيط الذي لا يمنح إمكانية انتقال ملكية الأصل للمستأجر.

- تأخر الجزائر في تبني تقنية التأجير التمويلي راجع بالأساس إلى غياب تنظيم وتأطير قانوني خاص بها، فقد تم تقنين هذا النوع من العقود بداية من سنة 1996 عند صدور الأمر رقم (09/96)
 - لعقود التأجير التمويلي عدة مزايا خاصة بالنسبة للمستأجر وتمثل أساسا في الحصول على تمويل كامل للأصل، التخلص من قيود الاقتراض وتوفير الأموال للاستخدامات الأخرى. إضافة إلى الحصول على تمويل بأكثر بساطة وتحقيق مزايا ضريبية، بالمقابل فأكبر ميزة للمستأجر تتمثل في الضمان القوي ضد عجز المستأجرين عن السداد.
 - يعتبر عقد التأجير التمويلي وسيلة تمويل استخدام أصل وليس وسيلة لتمويل شراءه أو تملكه.
 - تبلورت الفلسفة المحاسبية لعقود التأجير نتيجة أن عملية التأجير التمويلي تختلف في شكلها عن مضمونها، فشكل هذه العقود هو تأجير ولكن المضمون يمثل شراء بالتقسيط، ولهذا فقد وجدت مقاربتين محاسبيتين لهذا النوع من العقود وهما المقاربة الأنجلوساكسونية والمقاربة الفرنسية.
 - أن تعدد المداخل المرتبطة بالرملة (تسجيل الأصل المؤجر ضمن أصول المؤسسة) يرجع بالأساس إلى تعدد الآراء المرتبطة به، فهناك من الباحثين في مجال المحاسبة من يؤيد رملة عقود التأجير التمويلي واخرين هم ضد الرملة ولكل رأي دوافعه ومدخله المختلفة.
 - تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول الرائدة في مجال التمويل عن طريق عقود التأجير، وتنقسم عمليات التأجير بها إلى استئجار رأسمالي Capital leases، واستئجار تشغيلي.
- Operating leases**
- ينص المعيار المحاسبي الدولي لعقود التأجير (المعيار رقم 17) والنظام المحاسبي المالي على نفس شروط تمييز عقود التأجير، فهناك عقد التأجير التمويلي وعقد التأجير التشغيلي.
 - تسجل الأصول المتحصل عليها في إطار عقود التأجير التمويلي بأقل قيمة بين القيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات التأجيرية والقيمة العادلة للأصل، وتتفق غالبية الأنظمة المحاسبية التي تم التطرق إليها في هذا البحث على تقييد الأصل المؤجر ضمن عناصر الأصول بالنسبة للمؤسسة المستأجرة، وضمن الحقوق المالية بالنسبة للمؤجر.

- تبنت الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي نفس المعالجة التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعقود التأجير.
 - تحتل المعالجة الجبائية لعقود التأجير مكانة معتبرة ضمن التقنيات المعتمد عليها في حساب النتيجة الجبائية، فظنرا لاختلاف القواعد المحاسبية عن الجبائية في الجزائر، تقوم المؤسسات بإعداد القوائم الجبائية بعد إعادة معالجة (Retraitements) أقساط التأجير المسجلة محاسبيا.
 - لم تتوقف الأبحاث المحاسبية في مجال معالجة عقود التأجير عند المنظمات المحابية الدولية، بل تعدتها إلى محاولات من طرف باحثين أكاديميين ومهنيين، وتعد من أبرز الأبحاث تلك المرتبطة بفك الارتباط بين المحاسبة والجباية.
 - تقوم المؤسسات الجزائرية بمعالجة عقود التأجير وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي، فتقيد عقود التأجير التمويلية ضمن عناصر الميزانية، فيما تسجل عمليات التأجير البسيطة من حسابات النتائج.
- 10. دراسة بن عائشة عبيد، الممارسات المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر المهنيين، مذكرة للاستكمال متطلبات. شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018، 2019.**

وقد تناولت هذه الدراسة واقع الممارسات المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي في البيئة الجزائرية وتبرز هذه الدراسة في العديد من المزايا والمنافع التي أصبحت يقدمها هذا الأسلوب خاصة بالبنية للمؤسسات والمشروعات.

وقد توصلت هذه الدراسة: (نتائج الدراسة)

استخدام طريقة الفاكرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة لقياس الثبات والتي كانت مرتفعة بنسبة 98% مما يطمئن باستخدام الاستبانة بارتياحيه؛ بينت نتائج الإحصاء الوصفي أنه توجد محددات ومعوقات اقتصادية لعقد الإيجار التمويلي وذلك لتخوف البنوك والمؤسسات من المردودية

والمخاطر وعدم تحفييزات ومنظومة قانونية للبنوك أدى إلى الحد من انتشاره وهذا ما قادنا إلى قبول الفرضية الأولى للدراسة.

استنتاجا لما جاء فإنه " توجد محددات ومعوقات قانونية لعقد الإيجار التمويلي تقف عائق أمام تبني البيئة المحاسبية الجزائرية "مما يدل على عدم وضوح القوانين للمهنيين والمستثمرين، وعليه تم قبول الفرضية الأولى للدراسة.

- ارتفاع تكاليف الحياة في السوق يحفز على اللجوء للإيجار التمويلي.
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى يساوي 0.05 في تصور أفراد عينة الدراسة لمحددات ومعوقات الاقتصادية والقانونية للإيجار التمويلي تعزى إلى المتغيرات الشخصية.
- الخلاف الفقهي حول عقد التأجير التمويلي ووضعه لضوابط أدى بالمؤسسات إلى عدم اللجوء إليه.

- عدم اهتمام المؤسسات للإيجار التمويلي.
- عدم التفرقة جبايا لعقود الإيجار التمويلي في القانون الضريبي الجزائري أثر سلبا على ممارسته.
- عدم توفر جهات قضائية مختصة للبت في قضايا النزاع المرتبطة بالإيجار التمويلي تضمن للمؤجر حقوق في حالة إخلال المستأجر بالاتفاق المبرم في العقد حد من تطوره.
- عدم مرونة الأنظمة والقواعد المحاسبية والمالية الوطنية بما يتوافق مع متطلبات المبادئ والقواعد المحاسبية الدولية يؤثر سلبا على عمله.

11. دراسة هاني أحمد نمر العريدي، أثر تطبيق المعيار IFRS16 الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017.

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق المعيار الدولي IFRS16 على القوائم المالية وكذلك تناولت المعالجة المحاسبية قبل وبعد التعديل، يعتبر الإيجار من الوسائل المهمة التي تستخدمها الشركات كبديل للاقتراض

من أجل الحصول على أصول للاستخدامات في العملية الإنتاجية وعادة ما تجأ إلى استئجار أصل بدلاً من شرائه إما لعدم توفر السيولة أو رغبتها في الاحتفاظ عن هذا الأسلوب من التمويل لتلبية احتياجاتها من الأصول.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى:

1- بينت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على إجمالي الأصول الممتدة بين عام (2012-2016)، وذلك تطبيق على الشركات المساهمة العامة الأردنية موضوع عينة الدراسة، حيث يساهم تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في زيادة حجم الموجودات ويمكن تفسير ذلك بإضافة كافة الموجودات الناتجة عن عقود الإيجار التشغيلي والتي كانت سابقاً غير مشمولة في القوائم المالية للشركات إلى جانب الموجودات، وقد توافقت نتيجة هذه الفرضية مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة (1991)، E، Imhoff، ودراسة (2003) Bennett، B. K، ودراسة (2008) R. U، Fulbier، ودراسة (2011) Kostolansky، J، ودراسة (2015) Wong، ودراسة (2016) M، Ozturk، إلا أن نسبة التغير على الأصول والتي تراوحت ما بين (3.4% - 6.1%) في هذه الدراسة كانت أقل من الدراسات السابقة، ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات الأردنية لا تعتمد بنفس القدر على الإيجار التشغيلي لتمويل أصولها كقريناتها في الاقتصاديات المتقدمة.

2- بينت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) التطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على إجمالي مطلوبات الشركات موضوع العينة للفترة الممتدة بين عام (2012-2016)، حيث ساهم تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في زيادة حجم المطلوبات، ويمكن تفسير ذلك بإضافة كافة الالتزامات المستقبلية الناتجة عن عقود الإيجار التشغيلي والتي كانت سابقاً غير مشمولة في القوائم المالية للشركات، وقد توافقت نتيجة هذه الفرضية مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة (1991) Imhoff، ودراسة (2003) Bennett، ودراسة (2008)

Fulbier، ودراسة (2011) Kostolansky، ودراسة (2015) Wong، ودراسة (2016) Ozturk، وقد جاءت نسب التغير ما بين (4.4% - 8.4%)

3- بينت نتائج التحليل الإحصائي أنه لم يكن هناك أية فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS16 المتعلق بالإيجارات على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام (2012) حيث أن التطبيق تم في نهاية السنة المالية، وبالتالي تساوت الأصول الإيجارية مع الالتزامات الإيجارية ولم تتأثر حقوق الملكية، كما أنه لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية للأعوام (2013، 2015، 2016) على الرغم من التغيرات الحاصلة فعليا على حقوق الملكية إلا أنها كانت تغيرات طفيفة لم ترقى لمستوى أن تحدث فروقات إحصائية، في حين أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام 2014، ويمكن تفسير نتيجة سنة 2014 بالتغير المعنوي الكبير الحاصل على حقوق الملكية لشركة الملكية الأردنية، والتي تحملت خسائر في تلك السنة تجاوزت رأس مالها مما أثر على نتيجة التحليل لتلك السنة، وقد اتفقت نتيجة هذه الفرضية ما عدا سنة 2014 مع دراسة (1991) Imhoff .،

4 - بينت نتائج الاختبار إلى أن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات يساهم في زيادة نسبة العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية موضوع عينة الدراسة خلال الفترة (2012 - 2014)، ولم تتفق نتيجة هذه الفرضية مع الدراسات السابقة بسبب أن الدراسات السابقة قد استثنت الشركات التي كانت تحقق خسائر خلال السنوات الخاضعة للتحليل لما لذلك من أثر يساهم في تشويه النتائج، حيث أن احتساب النسبة المالية في السنة التي تحقق فيها الشركة خسارة تكون سالبة، وبالتالي عند احتساب النسبة بعد التطبيق تعطي انطباع بأن النسبة قد زادت مما يؤثر على الاختبار، ولم يستطع الباحث استثناء الشركات الخاسرة من عينة الدراسة وذلك لصغر حجم العينة. في حين، قد إتفقت النتيجة ذات العلاقة بفترتي (2015-2016) التي قد أشارت إلى أن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق

بالإيجارات لا يساهم في زيادة نسبة العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية موضوع عينة الدراسة مع تلك الدراسات العلمية السابقة (1991) Imhoff، ودراسة (2003) Bennett، ودراسة (2008) Fulbier، ودراسة (2011) Kostolansky، ودراسة (2015) Wong، ودراسة (2016). Ozturk،

5- تشير نتائج الاختبار الهادف إلى بيان الفروقات الحاصلة نتيجة لتطبيق المعيار IFRS16 المتعلق بالإيجارات في نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لنفس الفترة (2012 - 2016) إلى أنه قد بلغ مستوى الدلالة ما يقل عن (0.05) للفترة الممتدة بين عامي (2013 - 2014)، مما يؤكد وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في زيادة نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لنفس الفترة، إلا أنه قد بينت نتائج الاختبار إلى عدم وجود أي فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 في ثبات نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام (2012)، ويعزى ذلك إلى أن التطبيق قد تم في نهاية السنة المالية وبالتالي تساوت الأصول الإيجارية مع الالتزامات الإيجارية ولم يكن هناك أثر على صافي الربح أو حقوق الملكية قبل وبعد التطبيق، كما أنه لا فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 في زيادة نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية للفترة (2015 - 2016) حيث كان هناك انخفاض في النسبة، وقد توافقت نتيجة هذه الفرضية للسنوات 2012، 2015، و2016 مع نتائج دراسة (2008) Fulbier،

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

من خلال الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي اطلعنا عليها يمكن توضيح الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا كالتالي:

1-دراسة Bennouna Ahmed بعنوان "Aspects fondamentaux du credit - bail - mobiliere au Maroc Arbitrage entre le credit - bail et l ' emprunt"، أطروحة دكتوراه، جامعة باريس دوفين، 2012، فرنسا. أما فيما يخص هذه الدراسة فقد تم التطرق للجانب القانوني

والمحاسبي والاقتصادي، إضافة إلى الجانب الضريبي وهذا لإيجار المنقولات في المغرب، مع تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف الأساسية بينه وبين إيجار المنقولات في فرنسا.

تناولت هذه الدراسة أيضا قرار المفاضلة بين التمويل عن طريق الإيجار، والتمويل بالقروض المصرفية للأصول المنقولة في المغرب مع التركيز على المقارنة بين التكاليف الحالية بعد الضرائب لكلا النوعين من التمويل من أجل تحديد أيهما أفضل بالنسبة للمؤسسة.

وخلصت هذه المقارنة إلى أن قرار المفاضلة بين طريقتي التمويل يعتمد على كل من طبيعة المعدات التي سيتم تمويلها، والاستقطاع من عدمه للرسم على القيمة المضافة ونظام مخصصات الاهتلاك الجبائي، والتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس مال المؤسسة.

2-دراسة Mosharref Hossain بعنوان " Leasing: An Alternative Financing

Mechanism for SMEs" مقالة، مجلة البحوث المتقدمة، 2013، الولايات المتحدة الأمريكية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الوضع الراهن لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقيود تمويلها، وعرض الوضع الحالي للتمويل عن طريق الإيجار من قبل البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية، مع دراسة كيفية استخدام الإيجار كبديل تمويلي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش وزيادة فرصة حصولها على التمويل.

توصلت هذه الدراسة إلى أن 46.67% من المؤسسات التي استطاعت الحصول على التمويل من المؤسسات المالية الرسمية و فقط 7.14% منها استفادت من خدمات الإيجار، لذلك تم اقتراح ضرورة تطوير قطاع الإيجار كوسيلة لتقديم التمويل وزيادة المنتجات المالية في السوق، من شأنه أن يقدم طريقا لوصول التمويل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-بالعادل أمينة: " Le crédit -bail une alternative de financement des entreprises

"en Algérie

البحث عبارة عن مذكرة ماجستير قدمت بجامعة تيزي وزو سنة 2012، تدور اشكالياتها حول مدى اعتماد المؤسسات الجزائرية على التأجير التمويلي كوسيلة لتمويل المشاريع.

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة جوانب، حيث تناولت الباحثة في الجزء الأول مختلف الجوانب المتعلقة بعقود التأجير، قدمت المعالجة المحاسبية لها في الجانب الثاني من البحث، هذا الأخير الذي اختتمته بواقع التأجير التمويلي في الجزائر.

خلصت الدراسة إلى نتيجة أن التأجير التمويلي يعتبر كوسيلة تمويلية فعالة لاستثمارات المؤسسات الجزائرية.

4- سماعيلى نبيلة: «bail , analyse de la situation algérienne –Pratique du credit»

الموضوع عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير بجامعة تيزي وزو سنة 2012، تتمحور إشكاليته حول واقع التأجير التمويلي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ارتكز البحث على عنصرين أساسيين هما: تشخيص عقود التأجير التمويلي، وكذا تطبيقات عمليات التأجير التمويلي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. رغم تمكن الباحثة من إبراز الدور الكبير الذي تلعبه عمليات التأجير التمويلي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها أهملت جانب المعالجة المحاسبية والجبائية لها.

المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية واستخراج أوجه الاختلاف والتشابه.

1- دراسة عبد قروي: نلاحظ أنها تتفق مع دراستنا في معالجة موضوع التمويل بالإيجار حيث قام الطالب بالتوضيح معوقات تطبيق هذا الأسلوب ولكنها تختلف مع دراستنا في أنها تطرق للجانب النظري للموضوع فقط، فحيث سجلت دراستنا الدراسة المحاسبية لعقد الإيجار التمويل بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية.

2- دراسة محمد المعايطه: تلاحظ أنها تتفق مع دراستنا في الموضوع واهتمت بدراسة الجانب النظري للإيجار التمويلي، وهي كذلك تتفق مع دراسة عبد الله قروي حيث تناولت أهم المخاطر التي يتعرض لها المأجور ولكن اختلف مع دراستنا في أننا تطرقتا للجانب النظري، والتطبيقي للموضوع.

3- دراسة محمد جهاد خليل شمالي: من خلال هذه الدراسة نلاحظ أنها تتفق مع دراستنا في التطرق للإيجار التمويلي، ومعرفة خصائصه ومعايير تحديده إذ حاولت تجسيد المفاهيم النظرية للمعوقات التأجير التمويل في المصارف واختلفت مع دراستنا في كوننا قمنا بالدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع أي دراسة محاسبيًا.

4- دراسة عاد نور الدين: من خلال هذه الدراسة نلاحظ أنها تناولت المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويل وفي بذلك متفق مع دراستنا ولكن اختلفت في أنها تناولت المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المال فقط، بينما سجلت دراستنا الدراسة وفق المعايير الدولية كذلك وهي تتفق مع دراسة بن عائشة غير.

5- دراسة بوغابة نوح: من خلال الدراسة نلاحظ أنها تتفق مع دراستنا في معالجة موضوع التمويل بالإيجار ولكن نقطة الاختلاف في أنها سجلت أثر ذلك على القوائم المالية في حين تناولنا في دراسة الموضوع ودراسة المحاسبية بصفة عامة.

6- دراسة عطوري حفيظة وقاي مكورة: نلاحظ أنها تتفق إلى درجة كبيرة مع دراستنا في كونها تطرقت إلى موضوع التمويل الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، حيث دعم الباحثين الموضوع بدراسة تطبيقية.

7- دراسة حميداني أمينة: نلاحظ أنها تتفق مع دراستنا في معالجة عقود الإيجار بصفة عامة من منظور النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية في حين اختلفت مع دراستنا في أننا تطرقت إلى موضوع الإيجار التمويلي فقط.

8- دراسة بن شاعه مليكه: نلاحظ أنها تتفق مع دراستنا في معالجة موضوع الإيجار التمويل أين تم توضيح المعالجة المحاسبية لهاته العقود، وتطبيق أهم المبادئ المحاسبية وهي تغلب الواقع الاقتصادي عن القانوني وهي تتفق مع دراسة عاد نور الدين ولكن سجلت دراستنا دراسة الموضوع بشكل أوسع أي من ناحية النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية.

- 9-دراسة رزاق محمد: نلاحظ أنها تتفق مع دراستنا في التطرق إلى هذا وهي كذلك مشابجه إلى دراستنا إلى حد كبير؛ في تطرقها إلى الموضوع من ناحية النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية.
- 10-دراسة بن عائشة عبيرة نلاحظ أن هذه الدراسة تتفق مع دراستنا في معالجة الموضوع حيث إهتمت بالموضوع في البيئة الجزائرية، ولكنها اختلفت مع دراستنا في أننا تطرقنا إلى الموضوع بشكل أوسع؛ أي أن تطرقنا إليه من منظور المعايير الدولية كذلك.
- 11- دراسة هاني أحمد نمر العريدي: نلاحظ أن هذه الدراسة تتفق مع دراستنا في معالجة الموضوع بصفة عامة حيث تناولت أثر العديل على القوائم المالية كما نلاحظ أنها تناولت موضوع عقد الايجار من ناحية المعيار الدولي IFRS16 فقط، في حين سجلت دراستنا معالجة موضوع حق الايجار من ناحية نظام المحاسبة المالي والمعايير الدولية معا.
- 12- دراسة عادل أمينة: نلاحظ أن هذه الدراسة تتفق مع دراستنا في تناول الموضوع بصفة عامة حيث ركزت على مدى اعتماد المؤسسات الجزائرية على التأهيل التمويلي كوسيلة لتمويل المشاريع في حين اختلفت م دراستنا في؛ كونها تطرقت الى الجانب النظري للموضوع في حين سجلت دراستنا تناول الجانب التطبيقي، والنظري لعقد الإيجار التمويلي.
- 13- دراسة سماعيلي نبيلة: نلاحظ أن هذه الدراسة تناولت واقع التأجير التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تتفق مع دراستنا في معالجة الموضوع بصفة عامة ولكن اختلفت في كونها تطرقت إلى الجانب النظري و الموضوعي في حين تطرقنا إلى كل من الجانب النظري والتطبيقي لهذا الموضوع.
- 14- دراسة BENNOUNA AHMED نلاحظ أن هذه الدراسة اتفقت مع دراستنا في معالجة عقد الايجار التمويلي من الناحية المحاسبية، في حين اختلفت مع دراستنا في أنها أضافت على دراستنا الجانب القانوني للموضوع.
- 15دراسة MOUSHRREF HOUSSAIN نلاحظ أن هذه الدراسة اتفقت مع دراستنا في معالجة هذا الموضوع، في حين اختلفت مع دراستنا في كونها ركزت على الجانب النظري فقط.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل، وبعد دراسة الإطار النظري لعقد الإيجار التمويلي وعرض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، اتضح لنا أن أسلوب الإيجار التمويلي أصبح تقنية ذات أهمية فائقة خاصة بالبنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فهو عبارة عن أحد أهم أساليب التمويل الحديث، أما عن الممارسات المحاسبية في البيئة الجزائرية فأصبحت أكثر سهولة من قبل خاصة مع ظهور مبادئ جديده جاء بها النظام المحاسبي المالي، وتماشياً مع التعديلات الحاصلة في المعايير الدولية.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بنك

البركة وكالة الوادي

تمهيد:

يعد بنك البركة الجزائري أول منظومة بنكية شاملة، ومركزية مطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية كما يعد من أحسن المصارف الإسلامية في الجزائر.

وسوف نقوم في هذا المبحث بدراسة بنك البركة -وكالة الوادي- كما نقوم بتعريف بنك البركة الجزائري مفهومه ونشأته.

سنتطرق في المطلب الأول: إلى نظرة عامة حول بنك البركة الجزائري، أما المطلب الثاني فتتطرق فيه إلى تقديم وكالة الوادي.

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك البركة وكالة الوادي

في هذا المبحث سوف نتكلم عن بنك البركة الجزائري بصفة عام في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سوف نتحدث عن وكالة الوادي.

المطلب الأول: نظرة عامة حول بنك البركة الجزائري.

الفرع الأول: مفهومه:

وهو أول مصرف رأس مال مختلط (عام وخاص) تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 15 مليار دج بدأ مزاولة نشاطه خلال سبتمبر 1991.

أما فيما يخص المساهمين، فمنها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)، ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)

في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فالبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات و استثمارات وذلك موافق للأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: أهم المراحل التي مر بها البنك

- 1991 تأسيس بنك البركة الجزائري .
- 1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك.
- 2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات رأس المال الخاص.
- 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق وبالخصوص لمهنيين والأفراد.
- 2006 زيادة رأس مال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري.
- 2009 زيادة ثنائية لرأس مال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.
- 2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- 2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.
- 2017 زيادة ثالثة لرأس المال إلى 15 مليار دينار جزائري.
- 2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي (Global Firance) حسب المجلة.
- 2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.
- 2018 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.¹

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية بنك البركة وكالة الوادي

الفرع الأول: تعريفها:

وهي وكالة تجارية يقع مقرها بحي الأصنام، وهدفها كباقي البنوك وهو تحقيق أقصى هامش ربح ثم فتحت أبوابها في ماي 2011 وتتكون من 14 عاملاً. وتقوم بالوظائف التالية:

¹ - من إعداد الطلبة نقلاً على وثائق المؤسسة

1- منح القروض. 2- تسيير وسائل الدفع 3- قبول الودائع.

الفرع الثاني: صيغ التمويل المعمول بها في الوكالة

أولاً: المرابحة:

1- تعريف: وهي عملية يتم من خلالها بيع بئمن الشراء المضاف إليه هامش الربح مصروف ومتفق عليه بين البائع والمشتري، والبائع بربح معلوم ويمكن أن تكون ثنائية بين البائع والمشتري أو ثلاثية ويدخل فيه الوسيط.

2- الشروط الواجب توفرها في عملية المرابحة:

- تحديد مواصفات السلع كاملاً تحديداً وفيما.
- أن يكون الثمن الأصلي (الأول) معلوم للمشتري.
- أن يكون الربح معلوم لأنه جزء من الثمن.
- أن يضاف للثمن الأصلي كامل التكاليف.
- أن يمتلك البنك السلعة قبل أن يبيعها للعميل حتى لا يقع البنك في محذور شرعي.
- أن يكون البيع عرضاً مقابل النقود ولا يجوز بيع السلعة بمثلها.

ثانياً: الإيجار: بما أننا تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الإيجار التمويل سوف نتحدث عن

الشروط مباشرة .

3- الشروط المتعلقة بعملية التأجير التمويل:

- المبلغ الأساسي أو القاعدي للإيجار: قيمة المبلغ الممول بالإيجار يشمل سعر شراء الأصل خارج الرسوم والضرائب والحقوق الجمركية، وجميع المصاريف المرتبطة بشراء الأصل، والتي سيدفعها البنك ومع ذلك تكون التكاليف مدرجة في حساب منفصل أو ... مع الإيجار الأول، أو مباشرة يمتلكها المتأجر، يدفع العميل تسبيق على الإيجار للوكالة.

المبحث الثاني: دراسة ملف مقاول

سوف نقوم في هذا المبحث بعرض مختلف العمليات بالنسبة لهذا الملف كما سنوضح المعالجة المحاسبية لهذه الحالة في كل من يومية البنك، والمقاول بالإضافة إلى بعض المعلومات الأولية عن العقد التي قمنا بتوضيحها في هذا المبحث.

المطلب الأول: معلومات أولية حول العقد

سوف نحاول في هذه المطلب التطرق إلى المعلومات التي تخص هذه الملف ابتداء من الزبون إلى مميزات العقد في حد ذاته.

الفرع الأول: معلومات حول الزبون

- المهنة: مقاول.
- الحي: أول نوفمبر بجانب المستشفى الكبير.
- الولاية: الوادي.

الفرع الثاني: معلومات حول الجهة المانحة للقروض

- البنك: بنك البركة وكالة الوادي
- رقم الوكالة: 304
- العنوان: حي الأصنام، الوادي

الفرع الثالث: معلومات حول الألة المؤجرة

1/ بالنسبة للآلة الجارفة

- رقم التقسيط: 406
- مبلغ الإيجار: 8639170.65

- مدة العقد: 4 سنوات
 - المدة النفعية: 4 سنوات
 - معدل الفائدة الضمني: 6%
 - تاريخ بداية العقد: 2013/1/2
 - مدة الدفع: نهاية كل سنة
 - TVA : 17%
 - سر ممارسة خيار الشراء : 800000
- 2/ بالنسبة للآلة الخاصة بالإسمنت (آلة صب الإسمنت)

- مبلغ الإيجار: 5872244,48
- مدة العقد: 4 سنوات
- مدة النفعية: 4 سنوات
- TVA : 17%
- معدل الفائدة: 4%
- تاريخ بداية العقد: 2014/01/02
- خيار شراء الآلة " 50000

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويل (لملف المقاول)

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى دراسة الملف محاسبياً وكيفية تسجيل في كل من يومية البنك

والمقاول.

الفرع الأول: بالنسبة للألة الجارفة

1/ إعداد جدول اهتلاك القرض

يجب علينا أولاً حساب قيمة الدفعة q

$$v_0 = q(1 - (1.06)^{-4}/0.06)$$

$$8639170.65 = q(1 - (1.06)^{-4}/0.06) + 800000 (1.06)^{-4}$$

$$q = 2310317.96$$

المبلغ الباقي	الدفعة	استهلاك القرض	الفائدة	مبلغ القرض	السنوات
6847202.93	2310317.96	1791967.72	518350.24	8639170.65	2013-12-31
4947717.15	2310317.96	1899485.78	410832.18	6847202.93	2014-12-31
2934262.22	2310317.96	2013454.93	296863.03	4947717.15	2015-12-31
800000	2310317.96	2134262.22	176055.74	2934262.22	2016-12-31
0	-	800000	-	80000	2016-12-31

2/ الجدول التالي يوضح كيفية حساب الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للألة الجارفة:

TTC	TVA17%	الدفعة HT	السنوات
2703072	392754.04	2310317.96	2013
2703072	392754.04	2310317.96	2014
2703072	392754.04	2310317.96	2015
2703072	392754.04	2310317.96	2016

3/ الجدول التالي يوضح حساب قسط الاهتلاك بالنسبة للألة الجارفة. قسط اهتلاك خطي

ثابت.

قسط إهلاك	المبلغ القابل للإهلاك	السنوات
2173292.66	8639170.65	2013-12-31
2173292.66	8639170.65	2014-12-31
2173292.66	8639170.65	2015-12-31
2173292.66	8639170.65	2016-12-31

4/ التسجيل المحاسبي (لعقد الإيجار التمويل-بالية لملف المقاول-)

التسجيل المحاسبي في يومية المقاول:

بالنسبة لسنة 2013:

1- دخول الآلة كأصل بالية للمقاول: ويكون القيد كالآتي:

02/01/2013				
8639170.65	8639170.65	منشأة تقنية	2151	
		ديون مترتبة على عقد إيجار تمويل	167	

2- تسديد مستحقات سنة 2013 ويكون القيد كما يلي:

2013/12/31				
	1791967.72	ديون مترتبة على عقد إيجار تمويل	167	
	518350.24	أعباء الفوائد	661	
	392754.04	TVA مسترجعة على التقنيات	44562	
2703072		البنك	512	

3- تسجيل قسط اهتلاك

2013/12/31				
	2173292.66	مستحقات إهتلاكات والمؤونات	681	
2173292.66		إهتلاك المنشآت التقنية	2815	

بالنسبة لسنة 2014:

1- تسديد المستحقات السنوية (الدفعة) ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

2014-12-31				
	1899486	ديون مترتبة عن عقد إيجار تمويل	167	
	410832.2	أعباء الفوائد	661	
	392754	TVA مسترجعة على التثبيات	44562	
2703072		البنك	512	

2- تسجيل قسط اهتلاك:

2014-12-31				
2173292.66	2173292.66	مخصصات إهلاك والمؤونات إهلاك المنشآت التقنية	2815	681
2173292.66				

بالنسبة لسنة 2015:

1- تسديد المستحقات السنوية (الدفعة) ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

2015-12-31				
	2013454.93	ديون مترتبة عن عقد إيجار تمويل		167
	296863.03	أعباء الفوائد		661
	392754.04	TVA مسترجعة على الثبنيات		44562
2703072		البنك	512	

2- تسجيل قسط الإهلاك:

2015/12/31				
2173292.66	2173292.66	مخصصات إهلاك مؤونات إهلاك المنشآت التقنية	2815	681
2173292.66				

بالنسبة لسنة 2016

1- تسديد المستحقات السنوية (الدفعة) ويكون القيد كمايلي:

2016/12/31				
	2134262.22	ديون مترتبة عن الإيجار التمويلي		167
	176055.73	أعباء الفوائد		661
	392754.04	TVA مسترجعة على الثبنيات		44562
27030.72		البنك	512	

2- تسجيل قسط الإهلاك:

2016/12/31				
2173292.66	2173292.66	مخصصات اهتلاكات مؤونات اهتلاك المنشآت التقنية	2815	681
2173292.66				

بالنسبة لسنة 2014:

1- تحصيل المستحقات السنوية (الدفعة) ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

2014/12/31				
	2703072	البنك		512
1899485.78		قروض وحسابات دائنة عن عقد إيجار التمويلي	274	
410832.18		عائدات الحسابات الدائنة	763	
392754.04		محصلة TVA	4457	

بالنسبة لسنة 2015:

1- تحصيل المستحقات السنوية (الدفعة) ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

2015/12/31				
	2703072	البنك		512
2013454.9		قروض وحسابات دائنة عن عقد إيجار التمويلي	274	
296863.03		عائدات الحسابات الدائنة	763	
392754.04		محصلة TVA	4457	

بالنسبة لسنة 2016:

1- تحصيل المستحقات السنوية (الدفعة) ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

2016/12/31				
	2703072	البنك		512
2134262.22		قروض وحسابات دائنة عن عقد إيجار التمويلي	274	
176055.74		عائدات الحسابات الدائنة	763	
392754.04		محصلة TVA	4457	

2- إذا قررت البنك والمقاول استعمال خيار الشراء نسجل القيد التالي:

2016/12/31				
	936000	البنك		512
800000		قروض وحسابات دائنة عن عقد إيجار التمويلي	274	
136000		محصلة TVA	4457	

3- في حالة عدم استعمال خيار الشراء نسجل كما يلي:

2016/12/31				
	8639170.65	منشأة تقنية		215
8639170.65		قروض مترتبة عن عقد إيجار التمويلي	274	

ملاحظة: أما في هذه الحالة فإننا اعتبرنا أن البنك هي شركة غ صناعة

الفرع الثاني: بالنسبة للآلة صب الاسمنت:

أولاً: أعداد جدول اهتلاك القرض

يجب علينا حساب الدفعة أولاً

$$v_0 = q(1 - (1.04)^{-4}/0.04) + \text{سعر الشراء} (1.04)^{-4}$$

$$5872244.48 = q(1 - (1.04)^{-4}/0.04) + 500000 (1.04)^{-4}$$

$$q = 1500000$$

المبلغ الباقي	الدفعة	إستهلاك القرض	الفائدة	مبلغ القرض	السنوات
4607134.26	1500000	1265110.22	234889.78	5472244.48	2014-12-31
3291419.63	1500000	1315714.63	184285.37	4607134.26	2015-12-31
1923076.42	1500000	1368343.21	131656.79	3291419.63	2016-12-31
500000	1500000	1423076.94	76923.06	1923076.42	2017-12-31
		5000000		500000-12-31

ثانياً: الجدول التالي يوضح كيفية حساب الرسم على القيمة المضافة:

المبلغ متضمن الرسم TCC	TVA 17%	الدفعة HT	السنوات
1755000	255000	1500000	2014
1755000	255000	1500000	2015
1755000	255000	1500000	2016
1755000	255000	1500000	2017

ثالثاً: الجدول التالي يوضح كيفية حساب قسط الإهلاك:

السنوات	المبلغ القابل للاهلاك	قسط الاهلاك السنوي
2014-12-31	5872244.48	1468061.12
2015-12-31	5872244.48	1468061.12
2016-12-31	5872244.48	1468061.12
2017-12-31	5872244.48	1468061.12

رابعاً: التسجيل المحاسبي لعقد إيجار تمويل بالنسبة للآلة صب الاسمنت

التسجيل المحاسبي في يومية المقاول

بالنسبة لسنة 2014:

1- دخول الآلة كأصل في دفاتر المقاول ويكون التسجيل المحاسبي كالاتي:

2014/01/02				
	5872244.48	منشآت تقنية	2152	
5872244.48		ديون مترتبة عن عقد إيجار التمويلي	167	

2- تسجيل المستحقات السنوية لسنة 2014 ويكون القيد كالاتي:

2014/12/31				
	12651102.22	ديون مترتبة عن عقد إيجار التمويلي	167	
	234889.78	أعباء الفوائد	661	
	255000	TVA مسترجعة عن الثيبات	44562	
1755000		البنك	512	

3- تسجيل قسط اهتلاك ويكون القيد كالاتي:

2014/12/31				
	1468061.12	مخصصات اهتلاكات والمؤنات	681	
1468061.12		اهتلاك المنشآت التقنية	28152	

بالنسبة لسنة 2015:

1- تسديد المستحقات السنوية ويكون القيد كالاتي:

2015/12/31				
	1315714.63	ديون مترتبة عن عقد إيجار تمويلي		167
	184285.37	أعباء الفوائد		661
	255000	TVA مسترجعة عن الثنيات		44562
1755000		البنك	512	

2- تسجيل قسط الاهتلاك ونسجل القيد التالي:

2015/12/31				
	1468061.12	مخصصات اهتلاكات والمؤونات		681
1468061.12		اهتلاك المنشآت التقنية	28152	

بالنسبة لسنة 2016:

1- تسديد المستحقات السنوية ويكون القيد كالاتي:

2016/12/31				
	1368343.21	ديون مترتبة عن عقد إيجار تمويلي		167
	131656.79	أعباء الفوائد		661
	255000	TVA مسترجعة عن الثنيات		44562
1755000		البنك	512	

2- تسجيل قسط الاهتلاك ونسجل القيد التالي:

2016/12/31				
	1468061.12	مخصصات اهتلاكات والمؤونات		681
1468061.12		اهتلاك المنشآت التقنية	28152	

بالنسبة لسنة 2017:

1- تسديد المستحقات السنوية ونسجل القيد التالي:

2017/12/31				
	1423076.94	ديون مترتبة عن عقد إيجار التمويلي		167
	76923.06	أعباء الفوائد		661
	255000	TVA مسترجعة عن الثنيات		44562
1755000		البنك	512	

2- تسجيل قسط الاهتلاك ونسجل القيد التالي:

2017/12/31				
	1468061.12	مخصصات اهتلاكات والمؤونات		681
1468061.12		اهتلاك المنشآت التقنية	28152	

3- إذا قرر المقاول استعمال خيار الشراء ونسجل القيد التالي:

2017/12/31				
	500000	ديون مترتبة عن عقد إيجار التمويلي		167
	85000	TVA مسترجعة عن الثنيات		44562
585000		البنك	512	

4- إذا قرر المقاول إرجاع الآلة إلى البنك نسجل كما يلي:

2017/12/31				
	500000	ديون مترتبة عن عقد إيجار التمويلي		167
500000		استرجاعات المؤونات - أموال غ جارية-	718	
	5872244.48	اهتلاك المنشآت الشعية		28152
5872244.48		منشآت تقنية	215	

التسجيل المحاسبي لدى البنك -وكالة الوادي-

بالنسبة لسنة 2014:

1- قيد تأجير الآلة إلى المقاول ونسجل القيد التالي:

2014/01/02				
5872244.48	5872244.48	القروض والحسابات الدائنة عن عقد إيجار التمويلي	2152	274
		منشآت الشعبية		

2- تحصيل المستحقات السنوية ونسجل القيد الآتي:

2014/12/31				
1265110.22	1755000	البنك		512
234889.78		القروض والحسابات الدائنة عن عقد إيجار التمويلي	274	
255000		عائدات الحسابات الدائنة	763	
		TVA محصلة	4457	

بالنسبة لسنة 2015:

1- تحصيل المستحقات السنوية ونسجل القيد الآتي:

2014/12/31				
1315714.63	1755000	البنك		512
184285.37		القروض والحسابات الدائنة عن عقد إيجار التمويلي	274	
255000		عائدات الحسابات الدائنة	763	
		TVA محصلة	4457	

بالنسبة لسنة 2016:

1-تحصيل المستحقات السنوية ونسج القيد الآتي:

2016/12/31				
	1755000	البنك		512
1368343.21		القروض والحسابات الدائنة عن عقد إيجار التمويلي	274	
131656.79		عائدات الحسابات الدائنة	763	
255000		TVA محصلة	4457	

بالنسبة لسنة 2017:

1-تحصيل المستحقات السنوية ونسج القيد الآتي:

2017/12/31				
	1755000	البنك		512
1423076.94		القروض والحسابات الدائنة عن عقد إيجار التمويلي	274	
76923.06		عائدات الحسابات الدائنة	763	
255000		TVA محصلة	4457	

2-إذا قرر البنك التنازل عن الآلة نسج القيد التالي:

2017/12/31				
	5872244.48	المنشأة التقنية		2152
5872244.48		القروض والحسابات الدائنة عن عقد إيجار التمويلي	274	

3-إذا قرر لبنك استعمال خيار الشراء نسج القيد التالي:

2017/12/31				
	585000	البنك		512
500000		القروض والحسابات الدائنة عن عقد إيجار التمويلي	274	
85000		TVA محصلة	4457	

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسة ميدانية لبنك البركة -وكالة الوادي- حيث قمنا بإجراء دراسة محاسبية، لملف المقاول وكذلك قمنا بتوضيح المعالجة المحاسبية لهذه الحالة بالنسبة للمقاول والوكالة وهذا وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي، حيث تم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وحيث لاحظنا توافق بين كل من الجانبين النظري والتطبيقي في معالجة هذا الموضوع.

الختامة

الخاتمة:

من خلال دراستنا للموضوع والمتمثل في: الدراسة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، حيث أن الإيجار التمويلي أصبح يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات التي تريد الحفاظ على نموها وإستمراريتها مما دفعنا لهذه الدراسة التي كانت في عرضها محاولة الإجابة الإشكالية المطروحة، أين تم تناول هذه الدراسة في فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي وذلك إنطلاقاً من الفرضيات الأساسية والأدوات المستخدمة.

1- نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن الإيجار التمويل يعتبر أحد التقنيات التي تعتمد عليها المؤسسات في التمويل على معداتها ولقد تم إثبات هذه الفرضية من خلال الفصل الأول، حيث يعتبر هذا الخير أحد أهم التقنيات الحديثة التي تعتمد عليها المنزوعات أرضي الأفراد في تمويل نفسها.
- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على أن هناك توافق إلى حد كبير بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية من حيث المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي أين تم إثبات هذه الفرضية من خلال الفصل الأول حيث أن النظام المحاسبي مستمد من المعايير الدولية .
- **الفرضية الثالثة:** والتي تنص على أن المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويل تتم وفق قواعد ومبادئ النظام المحاسبي في بنك البركة -وكالة الوادي- أين تم إثبات هذه الفرضية في الفصل الثاني، وذلك من خلال أن النظام المعمول به في الجزائر هو النظام المحاسبي المالي.

2- نتائج الدراسة:

- تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر بعد ما بين أهم العناصر الملائمة حيث يساعد على إعفاء صوره صحيحة وصادقة عن وضعية المؤسسة من خلال التعديلات التي أدخلها.
- يعتبر عقد الإيجار التمويل أحد أهم البدائل التمويل سواء بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونه يوفر لها كل ما تحتاجه دون شراء هذه الأصول التي قد تكون تكملتها شرائها ضخمة جداً.

- اتضح لنا أن بنك البركة -وكالة الوادي-تقوم بتسيير جميع قروضها التمويلية وتعالجها وفق مبادئ النظام المحاسبي المالي.
- هناك تقريباً نفس الفلسفة في المعالجة ما بين المعيار المحاسبي IFRS16 والنظام المحاسبي المالي فيما يخص عقد الإيجار التمويل.
- أهم الفروقات بين IAS17 وIFRS16 تتمثل في المعالجة المحاسبية لدى المستأجر أما بالنسبة للمؤجر فلا يوجد تغيير يذكر بين المعارين من ناحية المعالجة المحاسبية.
- أهم التعديلات التي جاء بها المعيار الدولي IFRS16 أنه يصنف كل عقد الإيجاد على أنها إيجار تمويلية.

3-التوصيات:

- يمكن تقديم أهم التوصيات في هذا المجال على النحو التالي:
- دراسة تجارب وخبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.
- تزويد هذا الموضوع بتمارين تطبيقية لربط الجانب النظري بالتطبيقي.
- ضرورة تكوين خبراء في مجال التمويل من ناحية الاستشارة.
- تطوير المعارف والخبرات التي تساعد على تطبيق النظام المحاسبي بشكل أفضل.
- تقديم العديد من التسهيلات من قبل المؤسسات المانحة لهذه القروض التمويلية.
- ضرورة وجود العديد من الحراسات التي تقرب أكثر من تطبيق المعايير الدولية في البيئة الجزائرية.
- العمل على أستخدامات معايير جزائرية تتماشى مع البيئة المحلية.
- تقديم العديد من الإعفاءات للشركات التي تتبنى المعايير المحاسبية الدولية.
- من الناحية القانونية ضرورة وضع تسهيلات قانونية للأطراف المستفيدة من هذه الأساليب التمويلية.

4-أفاق الدراسة:

رغم محاولتنا الإلمام بالموضوع خاصة فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويل من ناحية المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي واجهتنا العديد من الإشكاليات والتي نراها كمواضيع متقبلة جديدة وهي:

- المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويل حسب المعيار الدولي IFRS16؟
- أثر تطبيق المعيار الدولي IFRS16 على القوائم المالية للمؤسسات؟
- ماهي أهم التحديات التي تواجه تطبيق المعيار الدولي IFRS16؟
- أهم الصعوبات التي واجهت تطبيق هذا المعيار على أرض الواقع؟

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1) وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الدار الجامعية، بيروت، 1998.
- 2) عبد الرحمان عطية. المحاسبة المالية المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي . ط 1 . سطياف 2011.
- 3) جمعة فلاح حميدات، منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2019.

ثانياً: الرسائل والمذكرات العلمية

- 1) أحمد نمر العريدي، أثر تطبيق معيار ifrs16: الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017.
- 2) بن شاعة مليكة، المعالجة المحاسبية للإعتماد الإيجاري، حالة بنك التنمية المحلية BDL + شركة المغاربية للإيجار المالي، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2014-2015.
- 3) بن عائشة عيبر، الممارسات المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر المهنيين، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018، 2019.
- 4) بوغاية نوح، أثر المعالجة المحاسبية للإيجار التمويل على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، تطبيقية للأحد عملاء المؤسسة العربية المصرفية ABC الجزائر وكالة حاسي مسعود للفترة الممتدة من أفريل إلى ماي 2015، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.2015.
- 5) حمداني أمينة، تقييم ومعالجة عقود الإيجار وفقاً للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، حالة مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو لحاج-البويرة، الجزائر 2016/2014

- 6) دراسة ميمون إيمان وأحمد بوشنة رفيق، أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي، جامعة عبد الحميد بن باديس.
- 7) رزاق محمد، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية في معالجة عقد الإيجار التمويل، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة أحمد بوقرة - بومرداس - الجزائر، 2014-2015.
- 8) عاد نور الدين، المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويل، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الوادي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014-2015.
- 9) عبد الرحمان شلابي، الإيجار التمويلي بين النظام لمحاسبي المالىب والنظام الجبائي الجزائري، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2019.
- 10) عبد الله قروي، معوقات تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.2017.
- 11) عطوي حفيظة، قاسي سكورة، مقارنة المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي والمعياري المحاسبي الدولي IAS17، حالة مؤسسة الديوان والترقية والتسيير العقاري - البويرة - مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة - 2018-2019.
- 12) فتح محمد عمر الحضار، محاسبة عقود الإيجار، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، 2005، ص 82.
- 13) محمد جهاد خليل شمالي، مدى إمكانية تطبيق أسلوب التأجير التمويل في المصارف وشركات الصناعة الإنتاجية العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2013 تناولت هذه الإيجار التمويل وما مدى إمكانية تطبيق هذا الأسلوب في كل من المصارف وشركات الصناعة الإنتاجية.

14) هاني أحمد نمر العريدي، أثر تطبيق المعيار IFRS16 الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة، رسالة ماجستير قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017.

15) يحي محمد المعاينة النظام القانوني للمخاطر التي يتعرض لها المأجور في عقد الإيجار التمويلي مذكره ماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، 2012 وقد تناولت هذه الامنخاطر التي يتعرض لها المأجور والتي قد تؤثر على الطبيعة القانونية للعقد وكذلك مدى كفاية النصوص القانونية الذي وضعها المشرع الأردني في حماية المأجور من المخاطر.
ثالثا: المحاضرات.

1) بكاري بالخير، بن عيشة باديس، مطبوعة في المحاسبة المالية المعمقة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة 2016/2015.

2) وارث سعيد، دروس محاسبة معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج .

المراجع باللغة الأجنبية

- 1) Bennouna Ahmed" Aspects fondamentaux du credit – bail mobilier au Maroc Arbitrage entre le credit - bail et l' emprunt . these doctorat univ. Doufine France, 2012.
- 2) Mosharref Hossain" Leasing: An Alternative Financing Mechanism for SMEs Article, Journal of Advanced Research, États-Unis, 2013.
- 3) BELADEL Amina, Le crédit -bail une alternative de financement des entreprises en Algérie " Master en Sciences de Gestion, Université Tizi Ouzou, 2012
- 4) SMAILI Nabila, Pratique du credit –bail , analyse de la situation algérienne, Master en Sciences de Gestion, Université Tizi Ouzou, 2012

الملاحق

ملحق رقم 1

نموذج طلب تمويل بالاعتماد الإيجاري
طلب تمويل بصيغة الاعتماد الإيجاري لبنك البركة الجزائري

I- تعريف العميل

الاسم أو الاسم التجاري:
 الطبيعة القانونية: شخص طبيعي
 العنوان المهني:
 البلدية:
 رقم الهاتف الثابت:
 رقم الهاتف المحمول:
 العنوان الإلكتروني:
 الرمز البريدي:
 الرمز البريدي:
 رقم الهاتف الثابت:
 رقم الهاتف المحمول:
 العنوان الإلكتروني:
 طبيعة النشاط:
 تاريخ بداية النشاط:
 رقم الأعمال المحقق: سنة:
 سنة:
 سنة:
 الناتج الصافي المحقق: سنة:
 سنة:

II- موضوع التمويل:

التعيين	العدد	المورد	السعر (خارج الضريبة)	السعر (بما فيه الضريبة)
المجموع				

III- قائمة الأملاك الشخصية

طبيعة الأملاك	العنوان	سند الملكية	قيمة الأملاك	رهن / رهن حيواني
المجموع				

أصرح أن المعلومات المقدمة أعلاه، و الوثائق الإضافية المرفقة بهذا الطلب، صحيحة. التزم بإعلام بنك البركة الجزائري بكل تعديل متعلق بالمعلومات المذكورة سابقا.

الجزائري امي

الختم و التوقيع



ملحق رقم 02

الوثائق المرفقة بطلب التمويل

الوثائق القانونية:

- طلب التمويل موقع و مختوم من قبل المسير، يظهر فيه مبلغ و طبيعة الأصول التي ستتمول
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية و شهادة إقامة المسير
- نسخة من السجل التجاري
- اعتماد مسلم من قبل الهيئة المختصة بالنسبة للنشاطات المنظمة
- نسخة من بطاقة التسجيل في جدول مجلس المنظمة المعنية (بالنسبة للمهن الحرة)
- بطاقة التسجيل التعريفي
- شهادة وجود النشاط
- نسخة من القانون الأساسي مع كافة التعديلات، و كل عقد له صلة بتعيين و صلاحيات المسيرين

الوثائق المالية:

- كشف التعريف المصرفي
- كشف الحساب المصرفي 12 شهر السابقة
- الميزانية و جدول حساب النتائج للسنتين الماليتين السابقتين (مع الملاحق) مؤشر عليها من قبل إدارة الضرائب و مصادق عليها من قبل منققي الحسابات بالنسبة للشركات المعنية
- شهادة عدم الإخضاع، صندوق الضمان الاجتماعي مصفاة (أقل من 3 أشهر)
- دراسة تقنية - اقتصادية، الميزانية و جدول حساب النتائج التقديري تعادل مدة التمويل.

الوثائق التجارية:

- فاتورة ثكالية للسيارات التي منقنتى باسم البنك لحساب العميل
- نسخة من عقد الملكية أو عقد إيجار المحل التجاري
- وضعية خطيرة العتاد المنتقل و العتاد المستغل حاليا
- مخطط التكاليف الخاص بالشركة، وضعية الصفقات الجاري إنجازها و شهادة الكفاءة (بالنسبة للمقاولين)
- نسخة من قرار الوكالة الوطنية لدعم الاستثمارات
- نسخة من قرار تخصيص خط نقل (بالنسبة لنقل المسافرين)



ملحق رقم 03
عقد توكيل

- بين :

- بنك البركة الجزائري شركة مساهمة رأسمالها 2.500.000.000 دج خاضعة لأحكام الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26.08.2003 المتعلق بالنقد و القرض مقيدة في السجل التجاري لولاية الجزائر تحت رقم 00/ب / 0014294، الكائن مقره الاجتماعي بحي بوتلجة هويدف بن عكنون فيلا رقم 1 الجزائر، يتوبه في الإمضاء على هذا العقد السيد.....بصفته.....

- ويشار إليه فيما يلي بالبنك

- والسيد/الشركة.....المفيدة) بالسجل التجاري لولاية.....تحت رقم.....والكائن مقره(ها) الاجتماعي ب..... و يتوبه (ها) في الإمضاء السيد.....بصفته.....

- ويشار إليه فيما يلي بالمستفيد من التمويل بالاعتماد الاجباري

- طبقا لعقد الاعتماد الاجباري على الأصول المنقولة المبرم بين الطرفين بتاريخ.....

- حيث أنه توافر الرضا الكامل و كذلك الأهلية القانونية المعتمدة و اللازمة للتعاقد لدى كل من الطرفين فقد تم الاتفاق على ما يلي :

- المادة الأولى :

- يوكل البنك بموجب هذا العقد المستفيد من التمويل بالاعتماد الاجباري على الأصول المنقولة للتفاوض مع المورد و الاتفاق معه على المواصفات المبينة في الفاتورة أو الفواتير ، و جميع الشروط و الأوضاع المتعلقة بشراء هذه الأصول المنقولة و كل الأمور الأخرى التي لها صلة .

- المادة الثانية :

- يوكل البنك المستفيد من التمويل في شكل اعتماد اجباري على أصول منقولة الذي قبل بذلك للتعاقد مع مورد الأصول المنقولة نيابة عن البنك.

- المادة الثالثة :

- يوكل البنك المستفيد من التمويل في شكل اعتماد اجباري على أصول منقولة تسلم هذه الأصول نيابة عنه طبقا للشروط المنصوص عليها في عقد الشراء وذلك على نفقة العميل وحده حيث لا يتحمل البنك أية مسؤولية عن تأخر في التسليم لكل أو جزء من الأصول المنقولة بالنسبة للمواعيد المتفق عليها مع المورد.

الطرف الثاني

الطرف الأول



[Tapez un texte]

الملحق رقم 4

طلبية لشراء عتاد

يرسل بنك البركة الجزائري طلبية للمورد مرجع عقد الاعتماد الاجباري
للعنات المذكور أدناه، الذي سيستعمل من قبل المؤجر في إطار عقد الاعتماد الاجباري

المورد

المؤجر (عنوان التسليم)

التعيين	الكمية	تاريخ التسليم	سعر الشراء خارج الرسوم	الرسم على القيمة المضافة

شروط التسديد:

يلتزم بنك البركة الجزائري بالتسديد للمورد عن طريق التحويل أو شيك بنكي للمبلغ المقدر بـ
مقابل تسليم الوثائق المذكورة أدناه تبعا لطبيعة الأصل :

- 1- البطاقة الرمادية المؤقتة محررة باسم: بنك البركة الجزائري
المؤجر : (بالنسبة للعتاد المنقول)
- 2- الفاتورة النهائية (3 نسخ) : محررة باسم بنك البركة الجزائري;
المؤجر:
- 3- محضر التسلم موقع من قبل المورد و المؤجر

المستأجر

ختم البنك

اسم و صفة الموقع




المؤجر

ختم المؤسسة، الاسم و الصفة

اسم و صفة الموقع

[Tapez un texte]

الملحق رقم 5
نموذج محضر التسليم
محضر تسليم العتاد

المورد	المؤجر (عنوان التسليم)	التعيين	الكمية	تاريخ التسليم	سعر الشراء خارج الرسوم	الرسوم على القيمة المضافة

المؤجر:

- يشهد باستلامه العتاد المذكور أعلاه في حالة جيدة دون عيب و لا خلل ظاهر، و مطابق للطلبية المجرات من قبل المستأجر طبقاً للمواصفات المقدمة لهذا الغرض و المحددة في الشروط الخاصة لعقد الاعتماد الاجباري.
- بصرح بقبول هذا العتاد دون تحفظ و يرخص المستأجر بالتسديد للمورد أو أي شخص آخر معين من قبل هذا الأخير.

المورد:

- يشهد أن هذا العتاد مطابق للتشريع الجزائري و بالخصوص لشروط النظافة و أمن العمل.
- يشهد المؤجر و المورد أن كل طعن خاص بالضمان و أو للتشغيل طبقاً لتنظيم العمل يستخدم مباشرة من قبل المؤجر ضد المورد.
- اتفق المؤجر و المورد أن لا يمكن إجراء فصل ما بين عقد التمويل و كل التزام و أو اتفاقية لأخرى مبرمة ما بين المورد و المؤجر.



المؤجر
ختم المؤسسة، الاسم و الصفة
اسم و صفة الموقع

[Tapez un texte]

الملحق رقم 6
نموذج فاتورة إيجار

الاسم أو الاسم التجاري:
العنوان

رقم الفاتورة:.....	الفاتورة	التاريخ: .../.../...
رقم العقد:.....		العميل رقم:.....

المجموع	مبلغ الرسم على القيمة المضافة	نسبة الرسم على القيمة المضافة	المبلغ خارج الرسوم
.....

تعيين العتاد

.....	17%	الإيجار من/.../... إلى/.../...
-------	-------	-----	-------	--

.....	المجموع الفرعي
.....	الرسم على القيمة المضافة
.....	المجموع



[Tapez un texte]

الملحق رقم 7
 نموذج فاتورة بيع في حالة التنازل عن الأصل
 عند رفع خيار الشراء أو آخر

الاسم أو الاسم التجاري:
العنوان:

رقم الفاتورة:.....	الفاتورة	التاريخ: .../.../...
رقم العقد:.....		العميل رقم:.....

المجموع	مبلغ الرسم على القيمة المضافة	نسبة الرسم على القيمة المضافة	المبلغ خارج الرسوم
---------	----------------------------------	----------------------------------	--------------------

تعيين العتاد

.....

.....	المجموع الفرعي
.....	الرسم على القيمة المضافة
.....	المجموع

